



PROVISIONAL

A/PV.2356

22 September 1975

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثلاثين

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثلاثمائة والسادسة والخمسين بعد الالفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الاثنين ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥، الساعة ١٥/٠٠

( لكسمبرغ )

السيد ثورن

الرئيس :

( بنغلاديش )

السيد شوري (نائب الرئيس)

شم :

مواصلة المناقشة العامة للبند (٩)

القيت الكلمات من :

السيد ماكيشن ( كندا )

السيد دي لافلور فالي ( بيرو )

السيد سيسوگو ( مالي )

السيد باندا ( زامبيا )

السيد والد ينج (نيوزيلندا)

السيد بوجونوفو بوهل ( السلفادور )

السيد نتشاما ( غينيا الاستوائية )

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المقناة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطلقة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services ,

Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ فان التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

عقدت الجلسة عند الساعة ١٥ / ٤ .

مواصلة نظر البند ( ٦ ) من جدول الأعمال

المناقشة العامة

السيد ماكينش ( كندا ) ( الكلمة بالانجليزية ) : السيد الرئيس ، أود في

بداية ملاحظاتي أن أعرب عن سرور وثقة حكومة كندا لانتخابكم لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة ، التي تمثل الذكرى الثلاثين لانشاء منظمة الأمم المتحدة . وان هذه الدورة الهامة للغاية قد وضعت في أيد قادرة . ونحن على ثقة من انكم قادرون على أن تديروا مناقشات هذه الجمعية بالطريقة التي أدرتم بها مناقشات مجلس أوروبا .

وانه لما يسعدنا أن نرحب فيما بيننا بوفود الرأس الاخضر ، وسان تومي وبرنيسيبه ، وموزامبيق ، بعد أن تم قبول هذه الدول كأعضاء في الامم المتحدة ، فان حضورهم يمثل خطوة هامة من قبل هذه المنظمة في طريق تحقيق عالمية العضوية .

انكم ، ياسيدى الرئيس ، قد أخذتم هذا المنصب في وقت تمر فيه هذه المنظمة بفترة حاسمة في الشؤون الدولية . ان اهتماماتنا تنصب أكثر فأكثر على مفارقات وفرص اقتصادية واجتماعية عالمية . ان هذه أيضا موضوعات سياسية تثير قلقا كبيرا ، وهي مرتبطة في مجالها وأهميتها بالمشكلات الخاصة بالسلام والامن الدوليين .

وفي الاسبوع الماضي ، وفي الدورة الخاصة السابعة التي عقدت لمناقشة هذه الموضوعات ، حققنا بعض التقدم من أجل التقليل من هذه المفارقات . وقد اتفقنا على الخطوات اللازمة للتقدم نحو اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وقد تمكنا من الاتفاق ، لان الوقت قد حان ، للتقدم خطوة الى الامام في سبيل معالجة هذه المشكلات المعقدة .

والان ينبغي أن نصب اهتمامنا على المحافظة على هذه الارادة ، وعلى تنفيذ القرارات التي اتخذناها من اجل اصلاح النظام الاقتصادى العالمى ، لكي يعبر عن تكافلنا . وينبغي علينا أيضا ان نعترف باحتياجات شعوبنا . ولقد التزمنا بأن نحقق لشعوب العالم احتياجاتها ، وأن ننفذ كل الاجراءات الكاملة التي من شأنها ان تؤدى الى العدالة الاقتصادية .

أعتقد اننا جميعا نقدر الحاح هذه المهمة الاساسية ، والا ما كنا تمكنا من تحقيق هذه

الدرجة الكبيرة من التعاون التي اتسمت بها جهودنا الجادة والمكثفة والتي تمت خلال هذه الدورة . ومن الأهمية بمكان أن نستمر في السعي من أجل تحقيق أهدافنا ، ولقد بدأنا بنفـس هذه الروح من التعاون والاحترام المتبادل ، وهذه هي الطريقة الفعالة التي يمكن أن تعمل بها منظماتنا ، وهي أكثر فاعلية لكي نتأكد من أن شعوبنا سوف تستمر في اعطاء ثقتها في قدرة منظماتنا على حل هذه المشكلات .

ونحن نعترف بوضوح ان هناك حاجة لزيادة دور وامكانيات الامم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية . وبذلك يمكن أن تتحقق علاقة أكثر توازنا مع الاهداف السياسية ووظائف المنظمة .

وفي الدورة الخاصة الاخيرة ، فان الجمعية العامة قد شكلت لجنة خاصة للمبادرة باعادة تنظيم الامم المتحدة ، ومن بين الوثائق الرئيسية التي كانت معروضة عليها ، تقرير للخبراء عن " هيكل جديد للامم المتحدة من أجل تحقيق التعاون الاقتصادي العالمي أو الشامل " . ان الخبراء قد تعرفوا على أوجه الضعف الأساسية في نظام الامم المتحدة ، وقد تقدموا بعدد من التوصيات والاقتراحات التي سوف تؤدي الى تحقيق توازن أفضل بين العناصر الوظيفية أو القطاعية ، وبين العناصر السياسية في هذا النظام .

انني أود أيضا ان أعهد الى اللجنة الحكومية الجديدة بتقرير مجموعة الخبراء التي شكلتها دول الكومنولث وعنوانه "نحو نظام اقتصادي دولي جديد" وقد تم توزيعه باعتباره وثيقة من وثائق الامم المتحدة . ونحن مقتنعون من ان الامم المتحدة ينبغي أن تكون أكثر استجابة لاحتياجات واهتمامات اعضائها . وان حكومتي تنوي ان تلعب دورا نشطا وبناء في اللجنة الخاصة من أجل دعم نظام الامم المتحدة حتى يمكنها ان تنفذ برامجها في العمل من أجل تحقيق نظام اقتصادي جديد . ان بناء نظام اقتصادي دولي جديد يعتبر واحدا من أهم اهتمامات المجتمع الدولي في الوقت الحاضر . وان مشاكل السكان والغذاء ، وقانون البحار ، هي من المشكلات العالمية الاخرى التي تستحق اهتمام الامم المتحدة . ومن بين هذه المشكلات العالمية ، أود الان أن اتحدث عن قانون البحار الذي تلعب فيه كندا دورا خاصا .

من بين الوظائف الهامة والتي لم يعترف بها بما فيه الكفاية ، بالنسبة للامم المتحدة ،

الجهود المستمرة والمنتظمة التي تقوم بها من أجل تحقيق نظام عالمي مستقر عن طريق التطوير —  
التقدمي لقانون دولي هو قانون البحار . الذي يعتبر مثلاً دينا ميكي .

اننا نطور قواعد جديدة ، سوف تعكس الادراك والدراسة المتزايدة بالتكافل ، والحاجة الى  
المحافظة على البيئة البحرية ، والمحافظة على موارد هذه البيئة . وانني لا أتردد في أن أؤكد  
وجهة نظر الحكومة الكندية في أن امكانية بناء نظام عالمي جديد يقوم على التكافل ، القائم على ايجاد  
نظام اقتصادي دولي يعتمد على التوزيع العادل للموارد وايجاد الفرى المتساوية لجميع الشعوب .  
وهذا المبدأ ينبغي أن يتم التعبير عنه في قانون البحار الجديد .

ان دور الامم المتحدة يعتبر مركزيا بالنسبة لعملية تطوير قانون دولي جديد سوف يعكس  
الاعتراف الواسع المدى بأن محيطات العالم التي تغطي ٧٠ في المائة من سطح الارض تعتبر حيوية  
بالنسبة لبقاء الانسان . وان القواعد القانونية الملزمة ينبغي أن تتم اقامتها ، وان مؤتمر قانون  
البحار قد حقق بالفعل اتفاقا عريضا على نظريات قانونية وثورية ، مثل نظرية المنطقة الاقتصادية ،  
ونظرية التراث المشترك للانسانية ، وهي نظريات ينبغي أن تشكل الاساس في الدستور الخامس  
بالبحار . وان القانون الجديد ينبغي أن يتضمن الواجبات التي ينبغي ان يلتزم بها الجميع ،  
كما ينبغي أن يكون قائما على مبادئ العدالة بدلا من القوة .

وان المهمة في هذا الشأن تعتبر كبيرة ، وقد تتعدى حدود الامم المتحدة ولكنني لا اؤمن بذلك . ان ما هو واضح على اية حال انه بدون الامم المتحدة ، فان هذه المهمة سوف تكون مستحيلة ، وان العالم سوف يدخل في سلسلة من المطالب المتصارعة المتعارضة التي قد تؤدي الى تهديدات خطيرة للسلام .

وان حكومتي تعد الآن للدورة الرابعة للمفاوضات الخاصة بالمؤتمر الثالث لقانون البحار ، التي سوف تبدأ هنا في نيويورك في آذار/مارس المقبل ، ونحن ان نعمل ذلك فنحن ندرك اننا من اجل التوصل الى اتفاق ، فان جميع المشاركين ينبغي ان يتصرفوا بطريقة مسؤولة تتسم بالمرونة والاحساس بالحاج المشكلة .

وان حكومتي ملتزمة بضرورة تحقيق اتفاق في هذا الشأن ، ولكنني لن اكون صادقا اذا لم اقل بوضوح ، ان حكومة كندا مثلها في ذلك مثل جميع الحكومات ، لا ينتظر منها ان تنتظر بلا حدود من اجل حدوث اتفاق . وارجو ان تكون تصرفاتنا قد بينت ان حكومة كندا تشعر بمسؤولياتها ازاء المجتمع الدولي ، ولكن الحكومة الكندية ايضا تشعر بمسؤولياتها نحو الشعب الكندي . وان البقاء الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعات بأسرها وبعض المناطق الساحلية في كندا يعتمد على النتائج المثمرة او الناجحة لمؤتمر قانون البحار ، وان فشلنا سوف يستوجب اتباع طريقة بديلة . وبسبب هذه المسؤوليات الوطنية والدولية ، فان حكومتي مهمة الآن بسلسلة من المحادثات مع الدول التي تقوم بالصيد عبر شواطئنا ، من اجل تمهيد الطريق لمد الاختصاص المتعلق بالمصايد على اساس الاتفاق في الرأي الذي تم التوصل اليه في المؤتمر الثالث لقانون البحار .

وانني اود ان اكرر ايمان حكومة كندا بالامم المتحدة ، والفرصة التي تمنحها من اجل التفاوض بشأن التوصل الى حلول متعددة الاطراف لحل المشكلات المعقدة لقانون البحار . وان هذه الاتفاقات متعددة الاطراف سوف تكون ذات فائدة كبرى بالنسبة لهذا الجيل والجيل القادم . ولكن انا فشل هذا الاسلوب ، وانا حدث اي مزيد من التأخر في المفاوضات فان حكومتي ، وانني افترض الدول الاخرى ايضا ، سوف تلجأ الى حلول اخرى لحماية مصالحها الوطنية الاساسية . وان حكومات وشعوب العالم ليست مستعدة ايضا لأن تنتظر المزيد من اجل نتائج هذا المؤتمر . بل ينبغي ان تتصرف بسرعة وبشكل متناسق ، وانا فعلنا ذلك ، فانني مقتنع باننا سوف نتمكن من تحقيق ما اسماه الامين العام ، "بوحدة من اهم الاتفاقيات التي تم التوصل اليها من قبل المجتمع الدولي" .

وفي عام ١٩٤٥ تأثر مؤسسو الامم المتحدة بنتائج الحرب ، وكانوا مصممين على ان المهمة الرئيسية للمنظمة الدولية سوف تكون هي الحفاظ على السلام والامن الدوليين ، ووضعوا لذلك نظاما لتسوية المنازعات بين الدول ، دون اللجوء الى استخدام القوة . وبعد ذلك بثلاثين عاما ، فان هذه المشكلة الجوهرية ما زالت تواجه الامم المتحدة . وان الجانبين الرئيسيين لهذه المشكلة هما نزع السلاح ، والمحافظة على السلام ، وقد كانا مجالين رئيسيين لحدِيثي امام الجمعية العامة في دورتها الاخيرة ، وانني لن اعتذر عن ضرورة العودة اليها .

وهناك موضوعات قليلة معروضة على هذه الجمعية تعطي مجالا للآمال الكثيرة وكذلك خيبة الامل ، مثل موضوع نزع السلاح . ونحن نأمل ان يؤدي ذلك الى الحد من استخدام القوة ، والتخفيف من حدة التوتر ، وايجاد الموارد اللازمة للأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، ولكن آمالنا تخذل باستمرار بسبب الاتجاه المستمر نحو استخدام القوة المدمرة ، فالاسلحة النووية موجودة بكميات كبيرة ونحن نواجه بخوف من امكانية انتشارها الى دول اخرى ، وان الدول المتقدمة ما زالت تنفق مبالغ ضخمة على الاسلحة من كافة الانواع ، وان الاتفاقيات العسكرية لبعض الدول النامية يزداد بشدة . ولذلك لا ينبغي ان يدهشنا ان نجد ان الشعوب العادية في كل مكان تنتظر بشيء من عدم الصبر ان يتحقق بعض التقدم نحو نزع السلاح .

ان محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية قد ادت الى ايجاد جو من الاستقرار الاستراتيجي والوفاق السياسي ، ولكنها لم تمنع المنافسة في انتاج الاسلحة النووية ، كما انها لم تحقق الخطوات الخاصة بنزع السلاح النووي الفعلي .

ان المشكلات التي تعترض ذلك ، هي مشكلات معقدة ، وان الحاجة لحلها تعتبر حاجة ملحة ، ونحن نحث الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفياتي على انهاء مفاوضاتهما الحالية والتقدم دون تأخير نحو تحقيق خطوات فعلية نحو نزع السلاح النووي . كما نحن نحث ايضا الدول الاخرى المنتجة للأسلحة النووية على ان تعيد دراسة العقبات السياسية والفنية التي تعوق التوصل الى اتفاق من اجل انهاء اختبارات الاسلحة النووية .

وان الجهود التي تستهدف الحد من انتشار الاسلحة النووية ، ينبغي ان تصاحبها جهود تستهدف ضمان ، ان نشر التكنولوجيا النووية سوف يكرس فقط للاهداف السلمية . وان المؤتمر

الذى يستهدف اعادة النظر في المعاهدة الخاصة بعدم انتشار هذه الاسلحة يؤكد دور هذه المعاهدة الحيوى باعتبارها وسيلة اساسية لمنع انتشار هذه الاسلحة ، وقد جعلت من الواضح ان كل الاطراف - سواء كانت دولا منتجة للأسلحة النووية او دولا لا تملك اسلحة نووية - ينبغي ان تنفذ التزاماتها بالكامل وفقا لهذه المعاهدة ، وان هذا الامر يعتبر ضروريا ، اذا اردنا تجنب اخطار انتشار هذه الاسلحة . وان هذا المؤتمر ايضا ، قد اكد دور هذه المعاهدة باعتبارها اساسا لتعاون اوسع مدى في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وان كندا سوف تنفذ التزاماتها بمقتضى هذه المعاهدة ، لكي تسهل التعاون الدولي بقدر المستطاع بالنسبة لتبادل التكنولوجيا النووية والمواد النووية التي تستخدم للأهداف السلمية ، ولا سيما بين الدول المتقدمة والدول النامية . وان الحاجة لمثل هذا التعاون قد ازدادت بشكل واضح بسبب التغيير الذى طرأ على نفقات الطاقة في العالم .

ولكنني في الوقت ذاته ، اود ان اؤكد ان علينا التزاما بأن نضمن ان التعاون الذى سوف ندخل فيه ، لا يؤدي الى التعاون على انتشار الاسلحة النووية ، او الى صنع المواد المتفجرة النووية ايا كانت الأغراض .

ان اهتمامنا بأخطار الاسلحة النووية لا ينبغي ان يعمينا عن التهديد المتزايد باستخدام الاسلحة التقليدية . وينبغي ان نعطي اهتمامنا كبيرا وملحا للبحث عن وسيلة للحد من انتاج الاسلحة ولخفض استخدام القوة ، وذلك من اجل تحقيق الاستقرار الاقليمي والامن المتبادل . ان مؤتمر الامن والتعاون في اوربا قد انتهى ، ونحن نتطلع الى تحقيق تقدم كبير في مفاوضات فيينا الخاصة بتخفيض القوات في وسط اوربا .

ان المسؤولية الأساسية لتخفيف عبء التسلح ، تقع أساسا على عاتق الدول العسكرية الكبرى ، ولكن ينبغي أن نعترف بالقيود المختلفة التي تعمل في ظلها هذه الدول ، اذا أردنا التوصل الى اتفاقيات فعالة للحد من الأسلحة ولنزع السلاح . ان تقدم التكنولوجيا العسكرية غالبا ما يعقد جهود البحث عن أسس عسكرية وتكنيكية من أجل الاتفاق ، وايجاد وسائل مرضية لتحقيق الارتباطات . ان هذه الاتفاقيات ينبغي أن تكون متفقة مع مصالح الأمن الخاصة بالدول المشتركة فيها . وان مفاوضات نزع السلاح لن تنجح ما لم تتوافر الظروف السياسية التي يمكن أن تؤدي الى تحقيق التقدم . ولكن هذا ليس مبررا لهذه الجمعية ، لكي تقف جامدة ، دون أن تفعل شيئا ، فلا ينبغي عليها أن تقبل هذه الدرجة من التقدم البطيء في انجاز اجراءات تحقيق التقدم في مجال نزع السلاح . بل ان الجمعية العامة ينبغي أن تستمر في أن تكون منصة للتعبير عن القلق الدولي ، ودافعا للعمل لبذل الجهود في هذا المجال .

وانا كان قلقنا بالنسبة لامكانيات تحقيق التقدم في مجال نزع السلاح يستمر كما هو ، فانه مما يريحنا بعض الشيء ، الحركة الأخيرة نحو التسوية السلمية في الشرق الأوسط ، فان أى شخص مهتم بالأمن العالمي لابد أن يكون قد تشجع بالطريقة التي تصرف بها زعماء مصر واسرائيل والتي أدت الى التوصل الى اتفاق جديد مؤقت بشأن سيناء ، ونحن أيضا ندرك الطريقة التي كرس بها وزير الخارجية الامريكى جهوده ووقته ، حيث أدت جهوده ، التي لا تكل ، مرة أخرى الى نتيجة ايجابية . انها بداية صغيرة بلا شك ، أو بداية هشة ، وهي في حد ذاتها لم تفعل الا القليل من أجل تسوية المشكلات كلها ، ولكن ينبغي أن يتم حل هذه المشكلات ، اذا كان للسلام والأمن أن يتحققا في الشرق الأوسط . لكننا نرى أن هذه الاتفاقية تفتح الطريق أمام الأمل ، ونراها مرحلة أولى في سلسلة من المفاوضات والاتفاقيات المتداخلة ، التي قد تشمل كافة الأطراف المعنية بالنزاع ، والتي تضم كل الموضوعات الجوهرية أو الرئيسية ، بالرغم من أن هذه المهمة صعبة للغاية . وفي النهاية سوف تكون تسوية عادلة تمكنا من التغلب على عواطف الماضي المدمرة ، وسوف تسمح لجميع شعوب المنطقة بأن تعيش في سلام وأمن كجيران .

وبالنسبة لجميع هؤلاء المهتمين بعملية الأمم المتحدة للمحافظة على السلام ، هناك سبب آخر يودي الى الارتياح بشأن اتفاقية سيناء ، ان المحافظة على السلام تعتبر من الوسائل المفيدة



القليلة التي طورها المجتمع الدولي من أجل المساعدة على التوصل الى حلول سلمية للمنازعات ، وهي تستهدف مساعدة الأطراف المعنية في أن تحل منازعاتها عندما تدرك أن ذلك في مصلحتها ، وتساعد على خلق الظروف التي يمكن في ظلها معالجة خلافاتها عن طريق المفاوضات .

ولكن عمليات المحافظة على السلام كثيرا ما تقلل من الدافع على التحرك من مرحلة مجرد توقف العداء أو الاشتباكات الى مرحلة البحث عن تسوية سياسية ، ولذلك فان هناك بعض المتشككين الذين يهتمون بعمليات حفظ السلام من قبل الأمم المتحدة بانها تساعد على ابقاء الوضع القائم .

وانا كانت عمليات المحافظة على السلام سوف تكون فعالة بالفعل ، فينبغي أن تصاحبها جهود في المجال السياسي ، ولا سيما من قبل الأطراف المعنية بشكل مباشر ، لتحويل السلام المؤقت الذي تحققه قوة المحافظة على السلام الى سلام أكثر دواما .

ومنذ اتفاق وقف اطلاق النار المبدئي في خريف ١٩٧٣ ، فان قوة طوارئ الأمم المتحدة قد قامت بمهمتها ، وهي ايجاد منطقة محايدة أو عازله بين المتنازعين ، وتحقيق فترة تتسلسل بالهدوء النسبي ، يمكن في ظلها استئناف المفاوضات . وان الأطراف المعنية قد استفادت بشكل كامل من عمليات المحافظة على السلام ، وقد قامت بالمفاوضات وتوصلت الى اتفاق جديد . وان أهمية عمليات الحفاظ على السلام ، هي أن قوة الطوارئ لن تساعد على ابقاء على الوضع القائم ، بل انها سوف تساعد على جعل الاتفاق الجديد فعالا ، وعلى ايجاد الاساس لاتخاذ الخطوات الأخرى في سبيل الحفاظ على السلام . وباختصار فان قوة الطوارئ الدولية تقوم بالمهمة التي شكلت من أجلها ، أي انها تساعد على خلق الظروف التي تؤدي الى البحث على المستوى السياسي عن حل لمشكلة الشرق الأوسط .

ان قوة الأمم المتحدة لمراقبة اتفاق الفصل العسكري قد قامت أيضا بعملها من أجل ايجاد جو يمكن في ظلها أن تستأنف المفاوضات .

ان موضوع قبرص أيضا ، معروض علينا في هذه الدورة الثلاثين ، وان المشكلات معقدة ، فسوف تستحوذ على اهتمام كافة الوفود . وهنا أقول مرة أخرى ، ان فاعلية قوة الحفاظ على السلام التي كانت تقوم بمهمتها في ظروف صعبة ، سوف تعتمد أساسا وبشكل ضروري على تعاون واردة الأطراف المعنية بشكل مباشر .

ان الحفاظ على السلام يمكن أن يستمر فقط ، اذا حظى بالتأييد الكامل من كافة الدول الأعضاء بما في ذلك التأييد العملي في شكل دفع الالتزامات الخاصة بعمليات المحافظة على السلام . وبغير الموارد المالية الضرورية اللازمة ، فلا الأمم المتحدة ، ولا المساهمون الافراد يمكن أن ينتظر منهم أن يستمروا في القيام بالمسؤوليات التي طلب اليهم أن يتولوها .

أود أن اعلق الآن على مشكلة معينة بالذات تؤثر على ادارة أعمال منظمتنا المتطورة . لقد تمت جهود كبيرة في الماضي لمعالجة المشكلات الفنية ، والموضوعات السياسية بشكل منفصل . وان الوكالات المتخصصة ، والمؤتمرات الفنية قد كرست أساسا لاهتماماتها المباشرة ، بينما قد نوقشت القضايا السياسية ابتداءً في تلك الأجهزة المختصة بمعالجة مثل هذه القضايا ، مثل مجلس الأمن ، والجمعية العامة .

ونحن ندرك أنه حتى في المؤتمرات الفنية ، فان الدول الأعضاء ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الحقائق السياسية أو الواقع السياسي . وانه في بعض الحالات فان خط الفصل بين الموضوعات السياسية والفنية لا يمكن أن يرسم بشكل جامد . ولكننا سوف نقوم بعمل خطير بالنسبة لنظام التعاون في الأمم المتحدة ، اذا فشلنا في أن نميز بشكل واضح لا يخطيء بين سلطة واختصاص مجلس الأمن على سبيل المثال والجمعية العامة في هذه المجالات السياسية التي حددها الميثاق ، ومن جهة أخرى اختصاص وسلطة المؤتمرات الفنية في مجالاتها المختصة بها .

وفي الوقت الحالي ، فان حكومتي تأمل في أن روح التعاون التي اتسمت بها مناقشات الدورة السابعة الخاصة ، سوف تجعلنا جميعا نتجنب ادخال اعتبارات سياسية معينة في اجراءات الوكالات المتخصصة وكذلك الأجهزة التي عهد اليها بمسؤوليات محددة لتنفيذ قرارات الدورة الخاصة ، ان ينبغي أن نمكن هذه الأجهزة من القيام بعملها الفني . ولاشك أن هذا سوف يكون في صالح الدول الأعضاء بالأمم المتحدة ، وفي صالح المنظمة ككل .

ان الاحتفال بالذكرى الثلاثين للامم المتحدة ، يدعونا جميعا لأن نفكر فيما كانت هذه المنظمة في حياة المجتمع الدولي . لقد كان نقاد هذه المنظمة كثيرين ، وقد انتقدوها بالحاح ، أما مؤيدوها فكثيرا ما كانوا يشعرون بالتردد . ولكن مهما كانت عيوب ، أو أوجه نقص هذه المنظمة على مر السنين فاننا ينبغي أن نعترف بحقيقة بسيطة ، وهي أننا في سعينا نحو السلام والأمن ،

وفي بحثنا عن حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى في وقتنا الحاضر ، فان هذا المحفل العالمي لا بديل له ، وانه محفل أساسي لكل من الحكومات والشعوب التي تمثلها .

وكما قال السيد السكرتير العام في تقريره المؤرخ ١١ آب/اغسطس ١٩٧٥ :

” من المعترف به ، من عالما الحاضر ، انه لا يوجد بديل رشيد في العلاقات الدولية عن مبادئ واجراءات الامم المتحدة . وان المناقشة والحل الوسط هي البدائل الوحيدة المعروفة عن الاضطهاد والصراع وسفك الدماء . ان الدبلوماسية ذات الجانب الواحد ، والدبلوماسية الثنائية لم تعدا كافيتين وينبغي ان يكملهما العمل الجماعي والدبلوماسية المتعددة الاطراف .

وكل ذلك قد تم ادراكه ، من حيث المبدأ من قبل حكومات الدول الاعضاء عن طريق ايمانها وتمسكها بالميثاق . وكلما مر يوم فان ضغط الظروف يجبر حكومات العالم على ادراك تكافلها المتزايد . وقد تم الاعتراف بذلك في النشاطات الاخيرة التي قامت بها الامم المتحدة . وقد كان ذلك موضوعا واضحا للدورتين الخاصتين السادسة والسابعة للجمعية العامة ” . ( A/10001/Add.1,FP20-21 ) .

ولكنني أود أن أنهي حديثي قائلا ، ان هذا هو الموضوع الواضح للدورة الثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة .

السيد دي لا فلور فالي ( بيرو ) ( الكلمة بالاسبانية ) : انه لشرف لي ، أن أتحدث مرة أخرى من فوق هذه المنصة ، باسم الحكومة الثورية للقوات المسلحة في بيرو ، وكذلك انجازا للمهمة التي كلفني بها الاجتماع الوزاري لدول عدم الانحياز ، الذي عقد في ليما في نهاية شهر آب/اغسطس من هذا العام .

وأود أن أعبر ياسيد الرئيس ، عن ارتياح بلدي العميق لانتخابكم لقيادة مداولات هذه الدورة الثلاثين للجمعية العامة لمنظمتنا . ان لكسمبرغ وبيرو وترابطهما علاقات ودية ، وانني واثق من أن فخامة رئيس الوزراء ووزير الخارجية - باحترام ومهارة - سوف يدير مداولاتنا حول الموضوعات ذات الأهمية الخاصة ، التي سوف تدرسها هذه الجمعية .

لذلك أود أن أعبر عن امتناني الصادق للسيد وزير الخارجية بوتفليقة ، الذي رفع بفضل دوره العظيم كرئيس للدورة السابقة ، القضية التاريخية للعالم الثالث الى مرتبة الاحداث الدولية المجددة والقوية والمؤثرة .

كذلك أود أن أشكر السيد الأمين العام للأمم المتحدة للزيارة التي قام بها لبلادى فسي بداية هذا العام ، وفي هذه المناسبة ضرب لنا مثالا للجهود التي كرسها للمشاكل الدولية المتعددة ، والتي تستأثر باهتمام منظماتنا . وانني واثق انه من الملائم بالنسبة لي ، أن أعبر له - بهذه المناسبة - عن تمنياتي له بالنجاح في مهامه الدقيقة التي يقتضيها منصبه ، والتي تهدف الى تدعيم السلام والامن .

منذ بضعة اسابيع ، كان لي الشرف العظيم في أن أتحدث باسم وزراء خارجية الدول غير المنحازة ، عند تقديمي لاتفاقيات ليما الى الدورة السابعة الاستثنائية للجمعية العامة . وفي هذه المناسبة حللت الجوانب الاقتصادية الواردة في برنامج التضامن والمعونة المتبادلة . ولقد أكدت بصفة خاصة على النتائج التي توصلنا اليها في ليما ، وكيف انها تشكل استراتيجية واضحة ومحددة ، وموجهة نحو تدعيم استقلال عمليات التنمية ، وكذلك بالنسبة للمجالات التي تقتضي عملا ملموسا في مجال التعاون المتبادل ، والتضامن في مواجهة تدهور النظام الاقتصادي الدولي الظالم ، محولا بذلك الدول النامية ، وغير المنحازة في مجموعها ، الى عنصر دينا ميكي ، عظيم التماسك عند وضع هيكل النظام الجديد .

وفي المجال الاقتصادي ، فان برنامج ليما ينادى أيضا باقامة اجهزة للتضامن والتشاور في المجال السياسي ، من أجل الدفاع المشترك في مواجهة الضغوط الظاهرة والباطنة التي تتعرض لها سلامة أراضينا ، وسيادتنا ، واستقلالنا ، وكذلك جهاز التنسيق المتبادل ، من أجل تدعيم قدرتنا على التفاوض في الهيئات الدولية . اننا ندافع اليوم ، كما سنفعل مستقبلا ، عن حق الشعوب في استقلالها السياسي ، والاقتصادى ، وحقها في صياغة هياكلها الاجتماعية والاقتصادية ، وفقا لقيمتها الذاتية . اننا ندافع ، وسوف نطبق الحق في تحويل المساواة التي اعترف بها رسميا في الميثاق ، الى حقوق محددة ذات مضمون ووزن سياسي . وليس من أجل المواجهة ، ولكن نحو وزن صوتنا وتصويتنا في مناقشات هذا الهيكل والذي سيكون له أثره في هذا المجال . ذلك أن لنا فيه مكانا مشروعا ، والحق الكامل في الدفاع عن مصالح شعوب العالم الثالث .

لقد استعرض مؤتمر ليما الوضع الدولي ، واعتبر معظم الجوانب البارزة في هذا المؤتمر في ضوء الاهداف السامية لحركتنا . وهذا الاستعراض يسمح لنا بأن نؤكد أن عدم الانحياز قد اصبح عنصرا له مغزاه على مسرح الاحداث العالمية ، ويبعد وكاتجاه تاريخي فعلي بالنسبة للشعوب التي

تتطلع الى الاستقلال ، والمساواة ، والتنمية الكاملة ، والسلام . وعلاوة على ذلك ، فان سياسة مشتركة ، وعملا من جانب هذه الدول ، التي ترفض سياسة القوة من جانب القوى الكبرى ، أصبحت ضرورية بالنسبة لغالبية الشعوب التي تبحث فقط عن التحقيق السلمي لتطلعاتها وحقوقها العادلة . ان حركة عدم الانحياز هي حركة مناهضة أساسا للامبريالية والاستعمار على المستوى الدولي ، وهي حركة ملتزمة بالعمل الموجه نحو التغلب على المنازعات ، وبصفة خاصة ، النظام الدولي القائم على التخلف ، وتجاهل غالبية البشرية . ان نضالنا لم يظهر اليوم فقط ، ولكنـه يواجه تحدى نظاما بأكمله يتدهور تاريخيا يوما بعد يوم ، بعد تزايد قوى التحرر . وانني لن استعرض بالتفصيل اتفاقية ليما ، ولكنني سوف أؤكد فقط على أن حركتنا عازمة على أن تنجز تماما تطبيق هذه الاتفاقيات ، لانها تتفق جميعا ، مع نص وروح ميثاق منظمنا .

لذلك فالى الذين قد يرون في عدم حياد كتلة جديدة ، بأننا على وجه التحديد نناضل ضد سياسة السيطرة ، والتخلف المستمر للشعوب التي اسهمت ، ومازالت تسهم في الرفاهية المادية للآخرين ، واستمرار مصادر التوتر ، والامبريالية ، والاستعمار ، والسياسات العنصرية . هذه العقبات الحالية التي تمنع الانسان من أن يتعايش كبشر وان يعمل من اجل تحقيق الاهداف التي تتفق مع طبيعته المتفوقة .

لقد اكدت بيرو دائما التزامها ، الذي لا يتزعزع ، بالاهداف السامية لعدم الانحياز ، وفي هذا الشأن سوف اتناول بعض الاحداث ، التي ارى كوزير لخارجية بلادى ، ان اعرضها على هذه الجمعية .

ان نتائج الدورة الاستثنائية السابعة لا تتدرج في اطار الجهود العديدة والطويلة المدى ، التي تلتزم بها اساسا دول العالم الثالث . ان نتائج هذه الدورة ليست مرضية لنا على الاطلاق ، فمازالت هناك هوة سحيقة بين مطالبنا العادلة وبين القرارات التي صدرت في هذه القاعة منذ عدة ايام ، لذلك يجب ان نقرباًن العالم الثالث ، لن يتخلى عن مطالبه العادلة .

ان برنامج العمل حول اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، الذي صدر عن الدورة السادسة الاستثنائية ومبادئ وبرنامج العمل الذي وافقت عليه الدول غير المنحازة في الجزائر وليما ، وميثاق الواجبات والحقوق الاقتصادية للدول ، مازالت لها قيمتها ووضعها . ان هذه الوثائق جزئية لا يتجزأ من عطية اثاره التساؤلات حول النظام الاقتصادى غير العادل ، نرفض الوصاية ، وكذلك نرفض المساعدة كبديل للتوزيع العادل لرفاهية العالم ، ونقترح بديلا للتنمية في العالم الثالث ، والمبادئ والاجراءات ، التي تهدف الى تغيير جذرى في العلاقات الاقتصادية الدولية .

ان العيد الثلاثين للامم المتحدة ، الذي نحتفل به اليوم ، يقع في وقت تعترف فيه حيوية وقدرة منظمنا الخلاقة محل اختيار ، بعيدا عن هذه العالمية التي تسير جنباً الى جنب مع العقد التنظيمي ، فان الاسباب المضادة اليوم تقدم القوة والطاقة اللازمتين لمواجهة التحديات التي تخضع لها الامم المتحدة في عالم وجد نفسه في ازمة هيكلية عميقة .

ان الامم المتحدة التي برزت بعد الحرب العالمية الثانية ، كانت تتناول ، ولأعوام عديدة ، موضوعات الامن ، واللعبة الايدولوجية للدول الكبرى التي وجدت منظمنا نفسها في اطارها . ان هذه الاعوام كانت اعوام الاغلبية الآلية ، واساءة استخدام الفيتو ، وفي هذه

الاعوام لم تكن الامم المتحدة الا مجرد أداة دبلوماسية ملائمة لتحقيق هدف تخفيف الرغبة في  
المواجهة ، لدى اولئك الذين يسعون الى السيطرة الشاملة .  
وفي منتصف الخمسينات تقريبا ، فانه مع دخول اعضاء جدد في الامم المتحدة ، قد تحطت  
مسؤولية بالنسبة لأسباب الازمة الخطيرة المناهضة للاستعمار ، وهي ازمة السويس سنة ١٩٥٦ ،  
ومن تلك الآونة وخلال الستينات كرس الامم المتحدة جهودها لموضوع تصفية الاستعمار في افريقيا  
وآسيا ، وقد تم الاسراع بهذه العملية ، واستكملت بفضل المخاوف المنتظمة التي نتجت عن  
وضع التخلف الذى كانت توجد فيه الدول التي استقلت حديثا . كذلك فان الامم المتحدة ،  
قد بدأت تستكشف اسباب هذا التخلف ، ووضع التبعية الذى كانت توجد فيه هذه الشعوب  
بفضل القوى الاستعمارية .

ان سياسة تصفية الاستعمار التي تبنتها ونمتها الامم المتحدة ، قد تزايدت مرتبطة  
بوضع التبعية الذى كان يعوق التنمية .

وهكذا فان الامم المتحدة التي نادت بعملية الديمقراطية في العلاقات الاقتصادية الدولية ،  
اولا ، عن طريق الاونكتات ، واخيرا عن طريق الدورتين الاستثنائيتين للامم المتحدة ، ومؤتمـر  
المواد الاولية والتنمية والتعاون ، التي اكدت المعنى الحقيقي للاهتمام التنظيمي للامم المتحدة  
الذى يعتبر نقطة في تاريخ عيدها الثلاثين .

في هذا الملخص الموجز لمنظمتنا ، هناك عامل ثابت ، وهو البروز التدريجي للعالم  
النامي ، وظهور المسائل التي لها اهمية قصوى على مسرح الاحداث على المستوى الدولي  
والداخلي ، وهو المطلب المتزايد والمنتظم الذى تواجهه الامم المتحدة ، والذى لا تتفاداه بعدم  
تفادى المشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي في العلاقات الصعبة بين الدول التي كانت الى  
وقت قريب خاضعة ، وبين القوى التي تمارس دورا للسيطرة وتود ان تستمر فيه .

ان المقدمة والسبب الواضح للتوتر بين العالم المتقدم وبين شعوب آسيا وافريقيا وامريكا  
اللاتينية ، يعتبران الازمة الاقتصادية الشاملة التي اعطت نمطا للعزلة ، لتدهور اقتصاديات  
بعض الدول الصناعية او التزايد في قصر نظرها ، فان النظام الاقتصادي والسياسي المهـدد  
للبلاد النامية ، قد بدأ يضعف عن طريق تصادم مصالح الشركات المتعددة القوميات ، ومواجهة



السيطرة وحكم الاقليات وسباق التسلح ، كل هذا أدى الى اضعاف الحكومات التقدمية . ان هذا الهجوم المناهض للتاريخ من جانب الاقتصاد الاستعماري الجديد ، والقوى الرجعية ، يؤكد التصفية الكاملة لأنظمة التبعية هذه .

لذلك فقد رأينا منذ بداية هذا العام ان الدورة السابقة للجمعية العامة انما هي انتصار لشعوب فيتنام ، وكومبوديا ، ولاوس ، وان العام ١٩٧٥ يشكل علامة تاريخية على طريق التحرر الكامل الذى تصبو اليه شعوب امريكا اللاتينية ، وآسيا ، وافريقيا .

وكذلك سوف تتكرر الانتصارات في نصف الكرة الجنوبي مما يتفق مع الشخصية الفردية للشعوب مستبعدة للأنماط التي كانت غير فعالة بالنسبة لواقعنا .

لذلك فانه من المرضي بصفة خاصة لشعبي وحكومي ، ان نشارك في هذه النظرة الدولية ، وهي نظرة الثمانين دولة غير المنحازة .

وفي مجالات اخرى ، فان التوقيع على اتفاقية هلسنكي ، يؤكد بعبارات تقليدية ، تدعيم عملية الوفاق بين الدول الكبرى ، التي سوف تقدم لهذه القارة الاوروبية القديمة السلام والطمأنينة اللذين انكرا عليها لمدة طويلة . وانه لهما مغزاه ان هذه القيم مثل عدم التدخل ، والحدود الآمنة والمضمونة ، والتبادلات الحرة الثقافية ، سوف ترد في هذه الاتفاقية التي تقيم على المستوى الهضوى وسائل للتفاهم السياسي المتزايد بين الشرق وبين الغرب ، يعتبر مجرد بداية فسي الاشراف على التسلح ، ونأمل ان تؤدي الى زوال التسلح تماما .

ومع ذلك فان عملية الوفاق تتقدم دون حرج بالنسبة للعالم الثالث . ان شعوبنا تتحمل جزءا كبيرا من الازمة الاقتصادية في المقام الاول ، نظرا لأن القوى الصناعية تصدر اليها التضخم ، وبالتالي تدعم مراكز التوتر ، وتنتقل من الوسط الى الاطراف بسبب مصالح الدول الكبرى ، وتنتقل الى المناطق الاكثر تعرضا للخطر في البلاد النامية .

وقد لاحظنا ان هناك وضعاً خطيراً ، مازال مستمراً في الشرق الاوسط في هذا الاطار ، تم التوصل اخيراً الى الاتفاق بين مصر واسرائيل . ومن البديهي ان مفتاح اتفاق مستقبل ، نأمل ان يتم التوصل اليه دون أى تأخير ، يكمن في المعايير التي تبنتها المنظمة لمدة أعوام طويلة ، في اطار القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ . اللذين يدعوان للانسحاب الكامل لجميع القوى المحتلة من الاراضي العربية الى حدود ١٩٦٧ ، والاعتراف القانوني بحقوق السيادة للشعب الفلسطيني ، وهذه كلها نقاط عاجلة . ان اية وساطة ، لا تأخذ في الاعتبار ، كل هذه العناصر ، وهذه المبادئ ، سوف تؤدي الى نتائج مؤقتة ومحددة . وسوف يؤدي حل يرضي مصالح جميع الاطراف المعنية . كذلك نتابع بالقلق المستمر الازمة القائمة في بلد غير منحاظ ، هي قبرص ، التي يجب الحفاظ على سلامة اراضيها وسيادتها . ان القرار رقم ٣٢١٢ للدورة التاسعة والعشرين ، وقراري مجلس الامن رقمي ٣٦٥ و ٣٦٧ ، مازالت هذه القرارات وثائق لها اهميتها تحكم المفاوضات التي يجب أن تتم بين سكان هذه الجزيرة تحت اشراف الامين العام للأمم المتحدة . وان حكومتي تأمل ان تنجح هذه المفاوضات . وان بلدي يعبر عن امتنانه للثقة العميقة التي اودعت في السفير جافيه بيريز دى كويلار الذي عين مثلاً خاصاً للامين العام في قبرص .

ومجددة تأييدها الكامل للنضال من أجل الحرية وضد العنصرية في انغولا ، وجنوب افريقيا ، فان حكومتي تحيي بحماس هذه الشعوب التي توصلت الى استقلالها ، في الرأس الاخضر ، وسان تومي وبرنسييت ، وموزامبيق وترحب بانضمامها الى اسرة الامم المتحدة . كذلك قد علمنا بالسرور باستقلال بابوا وجزر كومورو .

ان تزايد الممارسات الاستعمارية ، والعنصرية في جنوب افريقيا يثير قلقنا ، ونلاحظ باهتمام ان استقلال انغولا يجب ان يتم في وقت مبكر حتى لا يخيب املمها ، ونتوقع تقرير مصير زيمبابوى وناميبيا ، حيث يجب ان يتوقف التمييز العنصرى في هذه الاقاليم ، وفي جنوب افريقيا .

وان اتحدث عن تزايد الاستعمار والامبريالية ، فان حكومتي تنظر الى ذلك بقلق عميق ، لاننا نجد في قارتنا أوضاعاً تعتبر ماسة بالاستقلال ايضاً ، لذلك فاننا نشارك ، ونتبنى باقتناع قضايا النضال ضد الامبريالية ، والاستعمار لشعوب امريكا اللاتينية . وفي الشأن اود أن أؤكد ، تأييدنا بلا تحفظ ، لشعب بنما الشقيق بالنسبة لنضاله تجاه الوضع الاجنبي في بلده .

كذلك نستبعد ونرفض كل الآثار الاستعمارية ، التي مازالت موجودة في اجزاء عديدة من قارة امريكا اللاتينية ، وليس هذا مجرد اضافة للتعبير عن الرأى ، فان اصلاح النظام الدولي ، الذى اقترحته بلادى منذ ثلاثة اعوام ، يتضمن تحديا مباشرا لاتجاهات الازعاج الاستعمارية ، وتشجيعا لحركة التحرير الموجودة في قارتنا .

ان العنصر الاساسي لهذه السياسة المناهضة للاستعمار ، كان ومازال احترام سيادة البلاد ، وتدعيم العلاقات بين بلادنا فيما يتعلق بالموارد الطبيعية ، التي كانت محل استغلال استعماري في الماضي ، والتي تستوجب نظاما جديدا في امريكا اللاتينية ، بحيث تحدد سياستها الاقتصادية نهائيا ، وهذا مانحن واثقون منه في نضالنا المشترك في قارتنا ، والذى يمكن في اطاره ان نشير مجالات للتضامن بين الدول الشقيقة .

ورغم وجود تطور ايجابي في اتجاه التحرر ، فاننا الآن أصبحنا قادرين على الفهم بأنه وراء عدم الكفاءة والادارة غير الرشيدة للعناصر الاجتماعية فان عاملا تاريخيا دائما وخطيرا ، يتمثل فسي الاستغلال المستمر للمرأة ، وتخلفها بحيث بقيت بعيدة وعلى هامش الحياة ، وقد ظهر ذلك القلق من التخلف الاجتماعي ، لمؤتمر مكسيكو للمرأة ، الذى وضع خططا للنهوض بالمرأة وتطورها ، وانـه لا يجب ان تعزل المرأة عن التيارات السياسية الحالية .

اذالم يتم ذلك بالنسبة لهذه المبادئ والاهداف في المجال السياسي ، وعلى المستوى الاخلاقي ، فيمكن ان تتولد اتجاهات جديدة للتحرر قادرة على تحريك الموقف الجامد للعالم . ان مبادئ الحرية والتكامل ، التي أقرت في مؤتمر المرأة ، يمكن ان تكون في خدمة الانسانية بأكملها ، وتعطي لها دفعة جديدة ، بعد ان بقيت مضطهدة لاعوام طويلة ، وان الاجيال القادمة سوف تتوقف الى حد كبير على القواعد والمبادئ التي ستكون لدى هذه المرأة المحررة كقرد ، وكعنصر متفهم .

ان انسحاب القوى الامبريالية من بعض الجبهات أدى الى اعادة تنظيم القوى والى ظهور سياسة مواجهة السيطرة ، في مختلف مناطق جنوب شرقي آسيا ، وانتصار حركة التحرير في الهند الصينية ، ومع ذلك فان مناطق واسعة من المحيط مازالت مسرحا لانتقالات ومنافسات عسكرية . وان اقامة قواعد عسكرية للقوى الكبرى كنتيجة للتغيرات في الاهتمامات الاستراتيجية للدول الكبرى ،

يهدد الاعلان حول المحيط الهندى كمنطقة سلام وتعاون في جنوب الباسيفيكي وهو ما اتفق عليه في مؤتمر عدم الانحياز في بيرو .

هذا هو الاتجاه الذى تبناه العالم الثالث لوقاية نفسه من التصعيد النووى وفقدان التوازن

العسكرى المتزايد ، الذى تقوم به الدول الكبرى دون وجود وسيلة واضحة للسيطرة عليه .

وفي شهر ايار / مايو الماضى جرى تقييم ماتم خلال الخمسة اعوام السابقة بالنسبة لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة الذرية ، والتي عرضت للتوقيع ، ووصفت بانها علامة لاشك فيها ، على التقدم الذى احرزته الانسانية نحو هذه القضية الكبرى للامم المتحدة ، وهي نزع السلاح .

ان الرفض الجماعى ، الوارد في هذه الوثيقة ، من قبل الدول غير المنحازة ، وعدم اللجوء

الى الاسلحة النووية والذرية من جانب الدول الكبرى يقوم على اساس تطبيق عملية نزع سلاح شاملة تضمن سلامة الجميع ، لكن الاحداث غير مشجعة ، ولم يحدث تقدا ما واحدا نحو نزع السلاح الشامل ، از نزع السلاح النووى ، بل على العكس ، فان الترسانات العسكرية تتزايد وتتحسن ، ونتاج الاسلحة بكميات ضخمة مستمر ، وكل ما هنالك ، خطب بليغة حول نزع السلاح تحاول اقناع الرأى العام العالمى ، بأن اجراءات الاشراف على نزع السلاح لها نتائج محددة ، ولموسة وليست نفسية فقط .

ويحاولون اقناعنا بأن اجراءات هامشية ، كحظر الاسلحة البيولوجية او الخاصة بالفضاء ، وكذلك الاستخدامات السلمية لقاع البحر ، تعتبر تعويضاً عن استمرار تجارب الاسلحة النووية والانتشار الرأسي الذى لا يندر للأسلحة الذرية . وفي مواجهة هذه الحقيقة ، فان الالتزام الادبي للدول غير النووية ، الناشئ من معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، يعتبر امراً جديداً خطيراً . هذه صورة قاتمة ، تلك التي شرحتها بالنسبة لنزع السلاح .

ان البلاد النامية تحاول البحث عن وسيلة لوضع حد للوضع النووى القائم . وفي مؤتمر نزع السلاح ، الذى عقد اخيراً ، فان الرغبة في تكريس الموارد الفائضة عن طريق نزع السلاح لتنمية الشعوب ، تدفعنا الى البحث عن وسائل جديدة للحصول على تطبيق مبادئ نزع السلاح العام والكامل ، التي عبر عنها هنا في هذه المنظمة . ولذلك فاننا نأمل ان يدعى للانعقاد مؤتمر عالمي عاجل لنزع السلاح ، يكون ذا طابع دولي ، يحول هذه الممارسة الحالية التي تظهر في شكل خطب بليغة الى مفاوضة سياسية قادرة على ان تربط جميع الاطراف بقضية هي قضيتنا جميعاً ، لا يحتمل ان يخسر فيها احد . وللوصول الى هذه المفاوضات الهامة فان حكومتنا بالاتفاق مع دول عدم الانحياز الاخرى ، تؤيد دعوة دولة خاصة للجمعية العامة بشأن موضوع نزع السلاح .

ان هذا الطلب ينبع من اقتناعنا الواقعي بأن الكفاح ضد سباق التسلح قائم بالفعل في امريكا اللاتينية . ان اتمام مبادرة حكومة بيرو بشأن تقييد الدول الاعضاء في مجموعة الأندين في الحصول على اسلحة ، هو حقيقة واقعة ؛ لقد تركت مرحلة التصورات والمبادئ المجردة ، وهي تتحرك الآن نحو مرحلة اكثر صعوبة ، ستبرز فيها مشكلات يصعب تنفيذها . وان الاجتماعات السابقة التي عقدت في ليما وفي سنتياغو ، والتي ستعقد في المستقبل سوف تسمح بالتخلي مؤقتاً عن مناخ التوتر الصناعي والمواجهة التي تصطدم فيها هذه المصالح بمصالح المؤسسات العالمية التي تعمل في صناعة الاسلحة .

كذلك فان نتائج الدورة السابعة الاستثنائية حول التنمية ، سوف تسمح باقامة نظام اقتصادي دولي اكثر عدالة . كذلك فان المؤتمر الذى ننادى به حول نزع السلاح سوف يساهم في اعضاء طابع ديمقراطي على العلاقات الدولية . ان هذين الاتجاهين سوف يتقابلان ويؤدىان الى

اقامة الامن والسلام على المستوى الدولي يؤيد هما تقدم اقتصادى عادل ومتبادل تقتضيه المرحلة القادمة للبناء الدولي .

ومن الواضح انه من مصلحة البلاد النامية ، وبلاد العالم الثالث ان تعمل سويا في تضامن وتعاون مستمرين ، يدعمان استقلالها الاقتصادي ، وهو الهدف الرئيسي لكافة الحكومات . لذلك فان هناك اهمية خاصة لاجتماع هلسنكي ، وفي نفس الوقت فان اجتماع وزراء خارجية الدول غير المنحازة في ليمبا يثبت ان هناك اتجاها تاريخيا نحو الوحدة ، ونحو استراتيجية اقتصادية بالنسبة لبلاد العالم الثالث . ان هذين المؤتمرين او الاتجاهين قد بيدهما متعارضان وان مجالات اتفاقهما ما زالت ضئيلة ، ولذلك فان امكانية التقارب بينهما ما زالت ضئيلة ايضا ، ان يبدوا ان كلا منهما يحدد مصالحه على حساب مصالح الآخر . والى ان توجه الظروف والمنظمات الى السعي بطريقة افضل ، للبحث عن مجالات للالتقاء ، فان هذين الاتجاهين الذين اشرت اليهما الآن يوشكان ان يسيرا في اتجاهين متعارضين . اذا يجب ان تتركز المفاوضات المقبلة حول المشاكل الاكثر الحاحا على مستوى وحدة عالمية بمعنى ان تتناول الانماء كما تتناول نزع السلاح في آن واحد لأن هذين الموضوعين يؤثران على الامن العالمي والتطور التاريخي للانسانية .

لذلك ، واستلهاما بروح اجتماعات هلسنكي وليما يجب ان نكافح لحل المشاكل المتعلقة بالامن والانماء ، التي يمكن ان تعالج في مؤتمرين عالميين كبيرين احدهما بشأن نزع السلاح والآخر والذي نقترحه وندعو الجمعية لبحثه ، يخصص لمشاكل التنمية واعادة بناء هيكل عادل لنظام اقتصادى واجتماعي للعلاقات بين الدول .

ونعتقد اننا بذلك سوف نقوم بخطوات هامة لاقامة تعايش عالمي جديد ، على اساس العلاقات المترابطة بين المشاكل الكبرى التي تعاني منها الانسانية وهما السلام والامن والانماء . ان العلاقة بين الامن والانماء واضحة جدا ، ذلك ان الانفاق المتزايد على الاسلحة باسم الامن ، يجعل العالم اكثر افتقارا الى الطمأنينة . ان الموارد المخصصة لرعاية الانسان تقل بالنسبة لاحتياجات الشعوب ، لذلك فان العديد من مناطق العالم يتزايد فيها التوتر والظلم الذي يعرقل الامن بالنسبة للجميع .

فيما يتعلق بقانون البحار ، فان التقدم الذي احرز في المؤتمر الاخير الذي عقد في

جنيف خلال هذا العام ، قد ادى الى تقرير الاعتراف بحقوق السيادة للدول الساحلية في اطار مناطق الولاية الوطنية بما لا يجاوز مائتي ميل باستثناء الرصيف القارى الذى يمتد الى ما بعد هذه المسافة دون الاضرار بمصالح كافة الدول فيما يتعلق بالمواملات الدولية ، وفي نفس الوقت ارسيت اسس انشاء هيئة دولية تحكم هذه المنطقة الخاصة بأعماق البحار فيما وراء منطقة السيادة القومية كميراث مشترك للانسانية .

ان بلادى ، بالاشتراك مع بلاد اخرى من المنطقة ، ومنذ ربع قرن تؤكد بأمانة وكرامة نظرية الدفاع عن سيادة الدول وولايتها على مياهها الاقليمية وارضيتها الى مسافة مائتي ميل ، وهذا عنصر اساسي في هذا النظام القانوني الجديد ، وعنصر في قضية ترتبط تماما بأمن الشعوب ورخائهم وانماها .

ولكن هناك رغبة لدى الدول الكبرى في اضعاف هذه المنطقة الخاصة بالولاية القومية ، ومن ناحية اخرى فانها تعمل على تشجيع الاستغلال غير المحدود للمنطقة الدولية لكي تتمكن من الاحتفاظ بسيطرتها السياسية والاقتصادية والعسكرية على هذه المناطق .

ومع ذلك ، وبفضل نشاط دول العالم الثالث ، ظهر قانون بحرى دولي جديد ، سوف ينظم استخدام واستغلال البحار ويسهم في تحسين انماء وامن الشعوب باعتبارهما مطلبين وشرطين غير منفصلين للعدل والسلام بين الشعوب .

ليس هذا هو الوقت الملائم لكي نوضح مدى مشاركة شعبنا العميقة في جهود الأمم المتحدة نحو السلام ، وقد شاركت قوات بيرو في احدى فرق قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الاوسط حتي وقت قريب ، كما ساهمت في كافة المجالات المتعلقة بجهود الأمم المتحدة . وأود ان اكرر اليوم ، واذكر مرة اخرى بشهدا٦ بلادى الذين روت دماؤهم رمال صحراء سيناء للمحافظة على السلام في هذه المنطقة . واليوم فان بلادى تود أن تؤكد التزامها وتعهداتها باحترام مبادئ ميثاق سان فرانسيسكو، الذى يحكم اعمال منظمتنا وفقا للمهام الجديدة التى تنتظرها، وخاصة تلك المهام المتعلقة بالتصويت في مختلف الاجهزة ، للابقاء على نسبة عادلة في اطار الاجتماعات الدولية ، وبصفة خاصة في اطار مجلس الامن .

ان ما نبحث عنه ، وما تبحث عنه غالبية دول الامم المتحدة ، هو ان المداولات الهامة بالنسبة للانسانية والتي يتقرر بفضلها مصيرها، ينبغي اصلا ان تتم في هذه المنظمة . يجب أن يتم التفاهم حول خطة شاملة لنزع السلاح ، وتحديد المجالات التي تتم فيها التنمية المتكاملة للعالم الثالث ، وان نعطي دفعة ديناميكية للنظام الاقتصادى الدولى . ان وضع معايير لسلوك الهيئات العلمية يجب ان يعجل به . وان المشاكل التي تعوق التحرر النهائي للمرأة ، وتلك المتعلقة بنوعية الحياة المستقبلية ، يجب ان تتم بعيدا عن الطريقة الاكاديمية ، وان تناقش هنا في الامم المتحدة .

وفي هذا الشأن فان الاتفاقيات التي تم الوصول اليها في الاجتماعات الوزارية في ليما، تكتسب اهمية خاصة ، نظرا لأنها تتعلق بتحقيق الأمنى المشروعة للعالم الثالث ، ويجب أن تصل الى ضمير الرأى العام العالمى دون تشويه . لذا فانه من الملائم ان نعيد منذ الآن تنظيم وسائل الاعلام العالمية الحالية ، لأنها من آثار الماضى الاستعمارى، ولا يجب ان تعرقل حرية انتقال المعلومات الى البلاد النامية من اجل صالح شعوب العالم بأكملها . هذا هو ما نريده .

ان المصالح التي لخصتها، فيما يتعلق بالموقف الدولى ، تؤدي الى بعض التفاضل الذى يبدو أنه من الصعب ان يتفق تماما مع جدول اعمال هذه الدورة المثقل بأعمال منظمتنا . ان رؤيتنا التفاضلية وليدة خبرتنا الخاصة في مواجهة المشاكل على المستوى الوطنى . ان الحكومة الثورية



لبيرو تستعد لتدعيم وتقوية المرحلة الثانية التي دخلت فيها ، تحت رئاسة رئيسنا الرئيس الجنرال فرنسيسكو مورال بيرمودز ، لتحقيق المنجزات التي تمت في السنوات الاولى للثورة . ان بيرو ، دولة تقف فيها الحكومة والشعب ، في نضال في مواجهة الاوضاع الهيكلية التخلفية . ان بلادى في ثورة مستمرة من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية ، والاستقلال ، والتنمية . ان ثورتنا تحددها مبادئها الايدولوجية ، ولها شخصية امريكية لاتينية ، وتدخل في اطار مجموعة الدول غير المنحازة ايضا ، وهذا يؤكد الدور الذى تلعبه سياستنا الخارجية . ان ثورتنا اليوم هي نفس الثورة التي بدأت في ١٣ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٦٨ في بيرو ، لأن لها نفس الشرعية الثورية ، ولها ارادة من اجل الحرية والعدالة ، والتحويلات الهيكلية من اجل التوصل الى مجتمع جديد في بيرو يقوم على اساس الديمقراطية الاجتماعية والمشاركة الكاملة ، واساسه نظام سياسي يسمح بمشاركة الشعب في بيرو ، ويقوم على اساس اقتصادى متعدد القطاعات على انه تكون الاولوية لقطاع الملكية الاجتماعية ، ونظام اجتماعي يقوم على مجموعة من القيم المعنوية والمواقف التي تؤكد على العدالة والحرية والتضامن واحترام الانسان . ان تحول الهيكل الداخلى لبيرو كان ومازال عميقا ، حتى يسمح لشعبه بالمشاركة في عملية التحول وفوائده . ولكن النظام الدولى المقبل يجب ان يأخذ في الاعتبار مصالح العالم الثالث ، والمشاركة في اتخاذ القرارات وتنفيذ الاجراءات التي تجعل هذه المصالح دائمة .

السيد سيسوكو ( مالي ) ( الكلمة بالفرنسية ) : سيدى الرئيس ، بانتخابكم

رئيسا لهذه الدورة العادية الثلاثين ، فان جمعيتنا قد أشادت بصفاتكم العظيمة ، كرجل دولة ، وبصفة خاصة بالتأييد المستمر الذى قدمته بلادكم دائما لمنظمة الامم المتحدة .

ان مالي التي تقيم علاقات ودية ، وعلاقات تعاون مع لوكسمبورج ، سواء على المستوى الثنائي او عن طريق المجموعة الاقتصادية الاوروبية ، لتشعر بالسرور لهذا الاختيار ، ان وفدى بلادى يعبر لكم عن تهانيه الحارة على هذه الثقة التي عبرت عنها الجمعية لشخصكم ، ونؤكد لكم تعاوننا الصريح والأمين . كذلك نهنيء نواب الرئيس ، واعضاء هيئة المكتب الآخرين .

واسمحوا لي ياسيادة الرئيس ان انتهز هذه الفرصة السعيدة ، لكي أهنيء ، مرة اخرى ، صديقي وأخي السيد عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية ،

ورئيس الدورة التاسعة والعشرين العادية للجمعية العامة ، والدورة السابعة الاستثنائية ، الذي يفضل عمله الشخصي وأمانته ، استطعنا خلالها ان نقدم روحا ديناميكية جديدة لأعمال الجمعية العامة .

ومن بين القرارات الهامة ، نود ان نشير بالنسبة للدورة التاسعة والعشرين العادية الى وقف الدولة المتمردة في جنوب افريقيا ، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وفي ان يكون له وطن . ان هذه شواهد تدل على التطور الذي بدأ منذ بعض الوقت داخل منظمتنا . وبالفعل فان هذه القرارات تعتبر فريدة في نوعها في تاريخ الاسم المتحدة التي كانت دائما خاضعة للمصالح الخاصة التي تتعارض مع روح ونص الميثاق .

اما بالنسبة للدورة السابعة الاستثنائية التي انتهت اخيرا ، فانها ان لم تكن قد توصلت الى كافة اهدافها ، فان نتائجها مع ذلك ليست بالسلبية . وبالرغم من الخلافات التي مازالت موجودة بين الأطراف ، والتعقيبات المفروضة ، فانها مازالت تشكل في رأينا نجاحا من حيث أنها سمحت باعادة الحوار بين نصف الكرة الشمالي وبين نصف الكرة الجنوبي ، والذي كان قد توقف خلال الدورة السادسة الاستثنائية .

ان وفد بلادي يرحب بوجود ممثلي الشعوب الشقيقة في موزامبيق ، وجزر الرأس الأخضر ، وسان تومي وبرنسيب ، التي حصلت على استقلالها بعد كفاح مرير . كذلك نحبي ذكرى جميع اولئك الذين استشهدوا وهم يحاربون ، من اجل انتصار القضية المقدسة للحرية في هذه البلاد .

اننا أيضا نشيد بشعب البرتغال البطل الذي وقف في يوم من شهر نيسان /ابريل ١٩٧٤ مع شعوب افريقيا المضطهدة لقلب نظام الحكم الفاشي والاستعمارى في لشبونه فاتحا بذلك ثغرات في تلك القلعة ، قلعة السلطة في جنوب افريقيا . ومما لا شك فيه ان هاتين الدولتين الجديدتين سوف تقدم لاعمالنا مساهمة لها أهميتها .

ان وفدى يحيى بحرارة شعب باهوا غينيا الجديدة الذى حصل على استقلاله يوم افتتاح هذه الدورة .

والآن فان هؤلاء الممثلين الاصليين لشعب كمبوديا قد عادوا الى هنا وحصلوا على مقعدهم الذى اغتصب ولمدة خمسة أعوام من قبل الخونة ، خونة الشعب الكمبودى ، خدمة الامبريالية الدولية . ان هزيمة القوى العدوانية في الهند الصينية في شهرى اذار /مارس ونيسان /أبريل الماضيين ، قد اثبتت مرة أخرى ، ان الشعوب لا يمكن أن تغلب على أمرها ، وانه لا يمكن لأية قوى في العالم ، مهما عظمت قوتها ، ان تتغلب على تصميمها في أن تعيش مرة مستقلة .

واليوم فان فرقة شيوكي لون نول ، وغيرهم ، هم الذين هربوا بكل جبن من أوطانهم ليعيشوا في النفي الذهبي في تيووان وفي مناطق اخرى من القارة الامريكية .

أين تلك الاصوات التي ارتفعت خلال الدورة التاسعة والعشرين معترضة على تمثيل الحكومة الملكية للاتحاد الوطني لكمبوديا ، وقوات الامم المتحدة في كوريا .

وبعد تأجيل أربعة أشهر ، قامت الحكومة الملكية للوحدة الوطنية في كمبوديا وتم حصولها على حقوقها المشروعة في الامم المتحدة ، ان تلك الفئة قد تعمدت أن تطيل من مآسي وآلام شعب كمبوديا وكذلك زيادة قائمة ضحايا هذه الحرب المؤسفة .

والحقيقة انه منذ شهر كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٤ حتى شهر اذار /مارس ١٩٧٥ فان اكثر من مائتي الف شخص قد قتلوا ، أو جرحوا في المعارك التي دارت بين المواطنين والمستغلين . ان وفدى يأمل ان تأخذ منظمتنا كل هذا في الاعتبار في مداولاتها المقبلة بالنسبة لمشاكل السلام والامن الدوليين .

ان ماسي ، التي وقفت الى جانب ثورة كمبوديا منذ البداية ، تعتبر انتصار شعب خمسين البطل يمثل انتصارا لقوى التقدم في العالم . ان وفدى يحيى اذن الممثلين الاصليين للحكومة الملكية للوحدة الوطنية في كمبوديا الحاضرين هنا ، ويؤكد لهم تعاونه في كفاحهم الاخرى .

ان وفدى يعبر عن ارتياحه للدكتور كورت فالدهايم الامين العام للامم المتحدة ، على الجهود المستمرة التي يبذلها سواء في مقر الامم المتحدة في نيويورك او في العالم ، من أجل تدعيم دور الامم المتحدة ، فيما يتعلق بالحفاظ على السلام وتدعيم الامن الدولي .  
اننا نحبي العيد الثلاثين لمنظمة الامم المتحدة وبدلا من أن أقدم كشفا بكل ما انجز، فان وفدى يود من جانبه أن يعود الى الوراء ليستعرض أعمال هذه المنظمة خلال الثلاثين عاما من وجودها .

وبالرغم من أنها أنشئت للحفاظ - كما يوضح الميثاق - على الاجيال القادمة من آفة الحرب ، وتشجيع التقدم الاجتماعي من أجل حياة أفضل ، فان الامم المتحدة مع ذلك ، لم تكن تهتم في بداية الامر ، الا بتعايش الكتلتين اللتين برزتا في أوروبا عند نهاية الحرب العالمية الثانية .

وقد تحالفنا لمواجهة القوى التي كانت تهدد كل منهما في وجوده ، فانهما كانتا تتعارضان على المستوى الايديولوجي .

ان مجرد انشاء الامم المتحدة كان مصدر قلق للفاشية الهتلرية . ان الحفاظ على الامن الدولي ، لم يكن يفكر فيه الا لمصلحة أوروبا فقط . ان مفهوم السلام كان بالفعل أقل شمولية من اليوم لذلك فان منظمة الامم المتحدة بقيت غير مبالية في مواجهة الحروب الاستعمارية والامبريالية التي كانت تسود القارات الافريقية والاسيوية وامريكا اللاتينية . وان دول المعسكر الاشتراكي وحدها، هي التي قدمت لها التأييد العسكري والمادي .

ولهذا فانه في عام ١٩٥٠ عزي اليها التدخل في كوريا ، انتهاكا لمبادئ الميثاق التي سماها أصحاب نظرية الحرب الباردة ( " التدخل الشيوعي في جنوب شرقي آسيا " ) .  
ان مشكلة التمييز العنصري ، الذي ندد به في اطار هذه المنظمة منذ عام ١٩٤٧ ، من قبل الهند ودول أعضاء أخرى ، استمر في جنوب افريقيا بالتأييد الفعال وتواطؤ الكتلة الضريبة التي كانت تسيطر على المنظمة بفضل عدد أعضائها . ان كافة القرارات كانت موجهة لصالح هذه المجموعة ، ولم يكن للعالم الثالث له الا مكانا على الهامش .

واستمرت الحرب الباردة بين الكتلتين اللتين كانتا تبحثا في العالم عن مناطق نفوذ ، وعن السيطرة ، وتزايد سباق التسلح بين المعسكرين .

ان ظهور دول العالم الثالث على المستوى الدولي ، كان عاملا حاسما في تطور الامم المتحدة . تلك المنظمة التي شكلت في البداية باحدى وخمسين دولة والتي تضم اليوم أكثر من ١٤٠ دولة تمثل ٩٥ في المائة من سكان العالم .

وهذه المجموعة رفضت ان تكون لعبة بين مناورات الكتلتين ، لقد نظمت هذه الدول نفسها على أساس مصيرها المشترك ، كقوة سياسية مستقلة ، وهكذا ظهرت حركة الدول غير المنحازة ومنظمة الوحدة الافريقية ، ومجموعة ال٧٧ ، ان مساهماتهم في الحياة الدولية قد غيرت أساسا توازن القوى داخل منظمتنا ، وأصبحت أهداف الميثاق منذ ذلك الحين لها معنى ومضمون بالنسبة للدول الاعضاء ، ولم يعد السلام ميزة لاوروبا وحدها ، والتي كانت في البداية مركز اهتمام غالبية الدول المؤسسة ، ولكن هذا التطور قد تم عرقلته وتأخيره بسبب تحفظ ، أو عدم وجود ارادة لدى بعض هذه الدول التي تتمتع بحقوق ضخمة داخل منظمتنا .

ان من سخريه القدر ان الولايات المتحدة الامريكية قد استخدمت حق الفيتو لكي تعرقل انضمام جمهورية فيتنام الجنوبية الى الامم المتحدة باسم شمولية تدعيمها . وسواء كان الامر متعلقا بمشاكل السلام أو القضاء على الاستعمار ، أو الانماء الاقتصادي ، أو حقوق الانسان ، فان قراراتنا لازالت تواجه الازدراء ، ووضع العراقيل من تلك الدول التي تريد ان تحافظ على مصالحها ، وليس هناك ما يؤكد احترامها لما ورد في الميثاق .

ان منظمة الامم المتحدة ترى بكل سلبية انتهاكات الحرية في افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية والتدهور المستمر في الوضع العالمي . ان سياسة عدم الاستقرار التي هي من السياسات التي اتبعتها بعض الدول الكبرى تثير القلق في العالم .

ان وثيقة مؤتمر هلسنكي التي نؤيدها تماما ، لا يمكن أن تجعلنا ننسى ان السياسة الكريهة للتمييز العنصري مازالت مستمرة في جنوب افريقيا وروديسيا وفي ناميبيا وفي آسيا فانها بتواطئها بقيت كوريا مقسمة . وفي تل ابيب مازالت مشكلة العرب واسرائيل التي تسمى مشكلة الشرق الاوسط على الرغم من كل القرارات التي اتخذتها منظمتنا حول هذه الازمة العربية الاسرائيلية المؤلمة ، وفي امريكا اللاتينية فان الشركات المتعددة الجنسية تواصل سياستها ضد الانظمة التقدمية والوطنية .

ومن ناحية اخرى وعلى الرغم من الاتفاقيات الدولية التي ابرمت بالنسبة لنزع السلاح ، فان سباق التسلح مستمر على المستوى الافقي وعلى المستوى الرأسي ان أن ٣٠٠ .٠٠٠ مليوناً من الدولارات تنفق كل عام لحساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للانسانية .  
وكما نرى فان الوفاق الذى بدأ يظهر في اوروبا لا يمكن ان يطمئننا بالنسبة لمستقبل الانسانية .

ان السلام جزء واحد ولا يمكن ان يكون ميزة لدولة واحدة أو لمنطقة واحدة ، فاما أن يكون عالميا واما فلا ، وعلى الرغم من أن الوفاق اساسي بالنسبة للامن الدولي فان الوفاق في اوروبا ليس الا جانبا من جوانبه المتعددة ، ويجب ان يدخل في اطار اهدافنا بالنسبة لقراره على المستوى العالمي ، كما يجب أن ندعمه ونقويه .

ان الوفاق السياسي مهدد ، طالما لا يصاحبه الوفاق العسكرى . ان التدعيم المستمر للترسانات الخاصة بالقوى النووية الكبرى ، وتعدد قواعد الموت في مختلف انحاء العالم ، لا يمكن أن يعطي للدول مناخ الثقة ، الذى فى حاجة اليه لاقامة حوار حقيقي حول نزع السلاح الشامل الكامل ، كما نأمل .

لذلك ، فان الاتفاقيات الدولية التى أبرمت ، حتى الآن ، حول هذا الموضوع ، لا تتعلق بمضمون المشكلة أو جوهرها ، ولكن تقتصر على جوانبها الثانوية ، تاركة العناق للانتشار الرأسي المستمر للسلاح .

ان المؤتمر الخاص بالتخفيض المتوازن والمتبادل للقوى فى أوروبا ، يهدد السلام العالمي أيضا .

ان الأزمات المستمرة الموجودة فى منطقة البحر المتوسط وفى آسيا ، وعلى وجه التحديد ، فى قبرص ، والشرق الاوسط ، وكوريا ، تشكل عنصر تفجير ، يمكن أن ينفجر فى أية لحظة ، ويهدد العالم بهذا الخطر العظيم الذى تشكله آسيا وأوروبا .

أما بالنسبة لقبرص ، فان الامين العالم للأمم المتحدة ، يجب أن يواصل جهوده ، لأن الأمم المتحدة تعتبر الاطار الاكثر ملاءمة للمفاوضات بين الفريقين التى لا يمكن أن تتم الا بعيدا عن أية تدخلات أجنبية . ان سيادة الدولة ، وسيادة اقليم الجزيرة ، وسياسة عدم الانحياز التى حكومتها ، يجب الحفاظ عليها ، وبهذا الشرط فقط ، يمكن لشعب قبرص ، أن يجد السلام الذى هو فى حاجة اليه .

وفيما يتعلق بأزمة الشرق الاوسط ، فان تسويتها ، مازالت خاضعة لانسحاب اسرائيل ، فىير المشروط ، من كافة أراضي الدول العربية المحتلة ، واعادة الوطن الذى اغتصبه العدو الصهيونى ، الى الشعب الفلسطينى ، بعد أن تم الاعتراف به سنة ١٩٧٤ . ان حق هذا الشعب فى تقرير مصيره ، يجب أن يتحدد فى هذه الدورة ، وذلك بتطبيق القرار الذى اتخذته منظمنا فى هذا الشأن . هذا هو الرد الوحيد الذى يجب أن نواجه به تحدى حكومة تل أبيب المستمر للمجتمع الدولي منذ ٢٧ عاما .

ان عودة السلام الى هذه المنطقة ، يقتضى ان حلا شاملا . ان حالة اللا حرب واللا سلام ،

السائدة في الشرق الاوسط منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، تحتوى على عناصر مواجهة ، يمكن أن تشير الحرب مرة أخرى .

ان عام ١٩٧٥ كان متخما بالاحداث ، وقد ظهر في بدايته انهزام قوى العدوان في الهند الصينية . ان أطول حرب في عالمنا هذا ، قد انتهت بانتصار شعوب الهند الصينية ، التي دافعت عن كل شبر من أراضيها . ان خرافة السيطرة المادية قد انتهت ، وقد حبي العالم بأكمله ، انتصار الشعب الفيتنامي ، كانتصار له . وقد حصل اليوم على حريته واستقلاله . ان هذا البلد يستعد لاعادة بناء وطنه ، والتفاوض السلمي من أجل توحيد هذا الوطن . ان الرغبة الاخيرة لأب هذا الوطن ، ” هوشي منه ” العظيم الذى نشيد به ، قد تحققت .

ان الولايات المتحدة الامريكية التي لم تفق بعد من هزيمتها في الهند الصينية ، قد عمدت الى استغلال حق الفيتو في مجلس الامن ، لعرقلة انضمام جمهورية فيتنام الديمقراطية ، وجمهورية فيتنام الجنوبية الى عضوية الامم المتحدة . ان هذه المساومة ، التي نتجت عن الحرب الباردة ، والتي تقترحها علينا الولايات المتحدة مرفوضة .

علاوة على ذلك فان الادارة في سيول التي مازالت مستمرة بفضل الضغط وقمع القوى الوطنية ، لا يمكن أن تمثل جزءاً من كوريا ، ولا يمكن أن تعامل بنفس الطريقة التي تعامل بها جمهورية فيتنام الديمقراطية ، وجمهورية فيتنام الجنوبية ، وهما دولتان ذات سيادة وفقاً للقانون الدولي . ان كوريا تعتبر في نظر الامم المتحدة دولة مقسمة ضد رغبة شعبيها ، وان كافة القرارات التي صدرت حول هذا الموضوع ، تضمن الطابع التوحيدي للدولة ، والحفاظ على سيادتها الإقليمية . وهكذا فان لجنة من الامم المتحدة ، لاعادة بناء كوريا وتوحيدها سلمياً ، قد أنشأت بقرار من منظمتنا حول هذه الازمة . ان الاعتراف بادارة سيول بصفتها دولة ذات سيادة ، يعتبر ، بالنسبة لمنظمتنا ، بمثابة انتهاك لقراراتها . وبالتالي ، وفي أية حال ، فان مصير سيول ، لا يمكن أن يرتبط بمصير الحكومتين الشرعيتين لجمهورية فيتنام الديمقراطية ، وجمهورية فيتنام الجنوبية . ان منظمتنا كضامنة للسيادة الإقليمية لكوريا ، يجب أن تقوم باتخاذ الاجراءات اللازمة في هذا الشأن . وان الشمولية التي تدعيها الولايات المتحدة الامريكية ، لتبرير مساوماتها ، لا يمكن أن تخدع أحداً .

ان الاعتراف ، بعضوية دولية في منظمتنا ، لادارة سيول لا يمكن أن يحل أزمة كوريا . ان



الحل موجود في التزام الامم المتحدة تجاه هذه البلاد ، وتحويل الهدنة الى اتفاقية سلام حقيقية ، وهذا ما اقترحه مشروع القرار الذى عرض عليكم ، من قبل عدد من الدول من بينها بلدى ، والذى وافقت عليه جمعيتنا بأغلبية ساحقة .

انني لا أود أن أختم هذا الباب الخاص بمشاكل السلام والحرب ، دون أن أشير الى موضوع الاستعمار ، الذى يشكل أحد عناصر عدم الاستقرار والامن في أفريقيا ، هذا العنصر البالي ، بعد أن عرف نوعا من الهزيمة في الستينات ، بيد وأنه استقر خلال العقد الحالي ، وبعد هزيمة الفاشي في لشبونة في نيسان / ابريل عام ١٩٧٤ ، فان تصفية الاستعمار قد أحرزت بعض التقدم في أفريقيا . فبالنسبة لأربع دول تحت السيطرة البرتغالية ، فان ثلاث منها قد حصلت على استقلالها ، وأصبحت أعضاء في منظمنا . أما الدولة الرابعة ، وهي أنجولا ، فقد تحدد اعلان استقلالها في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر المقبل ، والوضع بالنسبة لها يثير كثيرا من القلق .

ان الحركات التي تقوم بفضل التدخلات الأجنبية ، والتي تستنكرها بلادى ، قد أدت الى تدعيم المواقف في هذا البلد ، والى الاضرار بالموقف الداخلي . ولوقف الحرب الاهلية المستمرة ، فان وفد بلادى يوجه نداء عاجلا الى حركات تحرير أنجولا ، لكي تتغلب على خلافاتها ، وأن تتوصل الى توحيد جهودها قبل تاريخ حصول بلادها على الاستقلال . ونحن نطلب من كافة الدول الاعضاء في منظمنا ، أن تتوقف عن التدخل في الشؤون الداخلية لهذا البلد ، وأن تحترم سلامة أراضيه . ونحن لانشك ، في أن شعب أنجولا ، الذى بذل الكثير من أجل حريته واستقلاله ، خلال الأربعة عشر عاما من نضاله ضد النظام الاستعماري لسلازار وكايتانو ، سوف يتصالح فيما بينه ، ويحقق وحدته لتحمل كافة مسؤولياته في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ .

ان دولة الكومورز المستقلة ، هي عضو في منظمة الوحدة الافريقية منذ مؤتمر القمة الأخير ، الذى عقد في شهر تموز / يولية في كمبالا . وان منظمنا يجب أن تأخذ ذلك في الاعتبار ، وان تضمن سيادة أراضيه هذه الدولة واستقلالها .

بالرغم من هذه العناصر ، التي تثير الارتياح في مجال تصفية الاستعمار ، فان القارة الافريقية مازالت محتلة ، وبصفة خاصة ، في المنطقة الجنوبية ، من قبل أنظمة تمييزية واستعمارية . ففي آزانيا ، وجنوب روديسيا ، فان الاقليات البيضاء ، تواصل بتعننت سياستها في التنمية المنفصلة ،

بينما في ناميبيا ، هذا الاقليم الذي يقع تحت وصاية الامم المتحدة ، فان النظام العنصرى فى بيريتوريا ينظم اجتماعات ومشاورات هزلية من أجل تنظيم التمييز العنصرى في هذا البلد ، والاسراع بعطية ضمه الى جنوب أفريقيا .

فعلى الامم المتحدة اذن أن تضع نهاية لهذا الوضع ، وأن تتحمل مسؤولياتها في مواجهة هذه النظم المتمردة التي لا تحترم ، وبلا عقاب ، مبادئ الميثاق .  
ان وفد مالي ، يؤكد تأييده ، دون تحفظ ، لحركات التحرير القومية التي تناضل في كل مكان من العالم ، من أجل استقلال بلادها .

ان الافتقار الى الأمن الذى يتميز به الوضع السياسي الدولي ، ينعكس للأسف على الوضع الاقتصادي الدولي ، وبالفعل بسبب القواعد التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين الدول ، فان الانسانية تميل الى الانقسام الى عالمين ، عالم الأفنياء ، وعالم الفقراء . وعلى أى حال فان أزمة الطاقة الأخيرة والمواد الأولية قد تبديت في الوقت المناسب . وفيما يتعلق بالتكافل بين الدول ، فليس هناك بلد أيا كان غنيا أو فقيرا أمكنه أن ينجو من التضخم والانكماش الذى انتقل من أحدهما الى الآخر . ان النظام القائم قد تصدع تحت ضغط عدم المساواة والتناقض الذى يتسم به .

لقد عقدت دورة استثنائية لانقاذ العالم من الفوضى التي تهدده ، وكان من الواجب أن تتوصل هذه الدورة الى اقامة نظام اقتصادى دولي يقوم على أساس توزيع عادل للدخل العالمي ، والحديث هنا يتعلق بالدورة السادسة الاستثنائية التي عقدت في عام ١٩٧٤ ، بناء على مبادرة الدول غير المنحازة . ان الاعلان وبرنامج العمل الذى صدر عن دورة الانقاذ هذه ، قد رفضته الدول الصناعية ذات اقتصاديات السوق التي تود أن تحافظ على الفوائد والمميزات التي ورثتها عن النظام القديم . ان الدورة الاستثنائية السابعة ، قد أتاحت لنا فرصة عرض وجهات نظرنا حول مشاكل الانماء والتعاون ، وان وفدى يمتنع بارادته عن اعادة فتح المناقشات حول هذه المسائل التي كانت محل مناقشات عميقة .

سوف أكتفي هنا ، بأن أشير ، الى أن الدورة الاستثنائية السابعة قد سمحت بعدد مفاوضات طويلة ونشطة باعادة الحوار بين جزأى العالم الشمالي والجنوبي ، بشأن اقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

ان الأمم المتحدة في عام ١٩٧٥ وهي تهدف الى العالمية ، ليست هي الأمم المتحدة في الخمسينات . ففي الحقيقة لا يمكن لها أن تكفي اليوم بتعديلات تحمي مصالح بعض أعضائها ، على حساب الغالبية العظمى للمجتمع الدولي . وبالكاد تم تفادى مثل هذه المواجهة .

ان الدورة الثلاثين تتيح لنا فرصة الاستمرار في الحوار ، وان نواجه المفاوضات الدولية الأوسع ، التي يجب أن تسمح لنا باقامة هياكل النظام الاقتصادي الدولي الجديد . يجب علينا أن نتخطى كل تحفظاتنا لكي نقيده ونوجه الأحداث ، حتى نستطيع أن نتولى بمسؤولية كاملة التفسير في مجتمعنا .

ان ثلاثين عاما بالنسبة للانسان ، كما بالنسبة لمنظمتنا تعتبر بداية النضوج وفي هذه

السن ، فان أخطاء صغر السن ليس مسموحا بها ، وهذا ما أثبتناه في الدورة السابعة الاستثنائية ، ويجب على منظمنا أن تدخل في المرحلة الجديدة من وجودها بروح من المسؤولية المشتركة ، ذلك اذا كنا نريد أن نواجه التحديات التي يواجهها العالم في هذه المرحلة الحاسمة من تطورها . وسيكون خلاصنا هو الثمن الذي نلقاه ، وأترك الأمر للجمعية العامة لتقول كماتها .

السيد باندا ( زامبيا ) ( الكلمة بالانجليزية ) : السيد الرئيس ، اني اذ أتحدث

في هذا اليوم الأول من المناقشة العامة ، أود أن أقول ان وفدى يشعر بالفخر الكبير لكونه من بين أول المهنيين لكم على انتخابكم لهذا المنصب ، وانني أعاهدكم ياسيدى على تعاون وفدى الكامل معكم ، وأنتم تقودون مناقشات هذه الجمعية الموقرة ، الى ما نرجوه من نتائج مشرمة .

اني أفتم هذه الفرصة لكي أكرر اعجاب وفد بلادى بالطريقة التي قام بها سلفكم السيد عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر ، لخدمة هذه المنظمة أثناء الدورة التاسعة والعشرين العادية والدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة . وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لكي أشيد بالسيد الأمين العام لمنظمتنا على جهوده التي لا تكل ، وعلى جهود العاملين معه في سعيهم من أجل تحقيق السلام العالمي .

انه لمن دواعي سرورى العميق أن أتقدم بالتحية والترحيب نيابة عن وفد بلادى ، للسادة مثلي موزامبيق والرأس الأخضر وسان تومي وبرنسيب . ان استقلال هذه الدول بعد كفاح بطولي طويل ، يعتبر علامة مميزة في عملية القضاء على الاستعمار ، وان قبولها كأعضاء بالأمم المتحدة الذى يبرز الالتزام بميثاق المنظمة ، ينبغى أن يلهمنا جميعا أن نعطي تأييدا أكبر لزملائنا من بني البشر، الذين تعرضوا للنظم العنصرية ونظم الأقليات .

ان هذه الدورة للجمعية العامة ، تتعقد في أعقاب مؤتمر ليما لوزراء خارجية الدول غير المنحازة ، ولقد كرس هذا المؤتمر لاعطاء تقييم شامل وصادق للموقف الدولي ، سواء من وجهة النظر السياسية أو من وجهة النظر الاقتصادية ، وان المجالات الهامة للعمل بحثا عن نظام اقتصادى دولي جديد قد تم التعرف عليها ، وان مؤتمر ليما كان مساهمة أخرى من قبل الدول غير المنحازة في سبيل القضية التي دافعت عنها دائما ، ألا وهي قضية العدالة والسلام والأمن والانماء الاقتصادى والاجتماعى للجميع .

ان وفدى لوائح من أن عملنا في هذه الدورة للجمعية العامة ، سوف يكون أكثر يسرا عن طريق القرارات الايجابية والهامة التي اتخذتها الدول غير المنحازة في ليما ، وان هذا هو ما ينبغي أن يكون عليه الأمر ، ليس فقط لأن حركة عدم الانحياز تمثل أغلبية ساحقة من البلدان والشعوب ، بل أيضا لأنها تؤمن بنفس المبادئ والمثل والأهداف التي تسعى اليها الأمم المتحدة .

لذلك فان حركة عدم الانحياز تعتبر أكبر مدافع عن هذه المنظمة الدولية .

ان الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة ، المتعلقة بالنماء والتعاون الاقتصادي الدولي ، قد اختتمت منذ أيام قليلة ، وهذه الدورة قد كرست لمعالجة موضوع ملح في الحياة الدولية الراهنة ، ومثلها مثل الدورة الخاصة السادسة ، فانها قد انعقدت بناء على مبادرة من دول عدم الانحياز ، وهي تعتبر دليلا على سعي هذه الدول للوقوف على الوسائل التي عن طريقها يمكن حل المشكلات الدولية ، بطريق التعاون والتشاور .

وفي مؤتمر ليما ، فان وفد بلادى قد عبر عن وجهة نظره في أن الدورة السابعة الاستثنائية تتوقع منها ، أن تكون خطوة هامة في سبيل سعي حثيث مستمر لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وفي هذا الشأن ، فان النتائج الهامة لمؤتمر ليما ، تشكل واجهة هامة أو جانباً هاماً من هذه المحاولة المشتركة ، لتحقيق التوزيع العادل لموارد العالم ، وان المؤتمر قد اتسم بجهود فعالة لدعم التضامن الصادق والاعتماد على الذات ، بشكل جماعي بين الدول النامية باعتبار ذلك شرطاً مسبقاً للقضاء على مواطن ضعفها الفردية . وان المظهر الآخر لهذا السعي المشترك ، كان الاهتمام بالمؤتمرات الدولية الأخيرة ، وان هدف هذه المؤتمرات والدورات الخاصة هو القضاء على النظام السائد من العلاقات القائم على عدم التوازن ، وعلى التبعية ، وعدم التكافؤ في النظام الاقتصادي الدولي وذلك على أساس من قواعد جديدة يستهدى بها السلوك الدولي .

بعد انتهاء الدورة الاستثنائية السابعة ، انهمكنا جميعاً في جهد يستهدف الدراسة الصادقة لنتائج المفاوضات المكثفة التي تمت خلال خمسة عشر يوماً . وعلى أساس التقدير المبدئي ، يمكن أن نقول أن هذه المفاوضات كانت مرضية ، فبصفة خاصة ، ان الروح التي سادت هذه المفاوضات كانت روحاً بناءة وإيجابية ، وروح حوار صادق وإيجابي ، وانما تمت المحافظة عليها فانها يمكن أن تزيد من السلطة المعنوية للأمم المتحدة في سبيل تنفيذها لمهامها النبيلة .

لقد أمكننا أن نميز في هذه المرحلة الاخيرة من هذه المفاوضات الدولية ، علامات قويسة من جانب بعض زملائنا ، انهم بدؤوا يدركون أن العالم وحدة ، وأن الشراء واحتكار القوة من جهة لا يمكنه أن يتعايش مع الفقر والاستغلال من جهة أخرى ، وأن طبيعة مشكلات هذه الدول تحتاج الى استجابة متكاملة تشترك فيها كافة الدول على أساس من المساواة والاحترام الكامل لسيادتها . ان أى علامة ايجابية لتغيير المواقف تشير الى النوايا الطيبة وتؤذن ببداية حقبة جديدة من المفاوضات الجادة على أساس من المشاركة الصادقة ، ونحن في حاجة الى ترجمة هذه الأمور الى أعمال في كثير من المجالات .

ان وفد بلادي يرحب بالتأكيد الذي وضع على اجراءات خاصة تتعلق باحتياجات الدول التي أدبرت بشكل خطير من بين الدول النامية ، وكذلك تلك الدول التي هي مثل بلادي زامبيا ، التي أعيقت لامور خاصة تتعلق بموقعها الجغرافي وظروفها السياسية ، وفي الحالة الأخيرة وكمتابعة لقرار الجمعية في الدورة الخاصة السابعة ، فان وفد بلادي يرجو من هذه الدورة أن تعطى اهتماما كافيا لتقرير الأمين العام الخاص باقامة صندوق خاص لتقديم الاعانات للدول النامية غير الساحلية .

ان وفد بلادي يأمل أن روح الدورة الخاصة السابعة سوف تسود أيضا في المفاوضات التي ستستمر بالنسبة لموضوعات أخرى ذات أهمية عالمية في المحافل الدولية ، وفي هذا الشأن فنحن ندرك أيضا أن هناك مفاوضات حالية في اطار مؤتمر قانون البحار . وبصفة خاصة فان وفد بلادي يدرك الحاجة الماسة للتوفيق بين المصالح المشروعة والمتنوعة للدول الساحلية وغير الساحلية ، ونحن نسؤمن بأن الموضوع الحرج الخاص بالوصول الى البحر هو ضمان التوزيع العادل للفوائد الناجمة عن استغلال موارد قاع البحار . كذلك فان الاستخدامات الاخرى للتراث الانساني المشترك، ينبغي أن تحظى بالاسبقية والأولوية .

أرجو أن تسمحوا لي ، أن أتقدم بتعليق مختصر بشأن العام الدولي للمرأة ، الذي نحن ملتزمون بأهدافه كلية . ففي عالم نجد أن هناك ملايين يعيشون في فقر مدقع ، يعانون من مساوئ التخلف ، ويتعرض فيه السلام العالمي للخطر والتهديد المستمر ، ويعاني فيه الملايين من نير الفصل العنصرى والسيطرة الاجنبية ، نجد أننا في حاجة لاستغلال كافة الموارد البشرية المتاحة ،

ولا يمكننا أن نستبعد أكثر من نصف سكان العالم ، وهم النساء ، من المشاركة الكاملة والفعالة ، وفي جهودنا من أجل خلق نظام اقتصادى دولي جديد ، ينبغي أن نعمل على ضمان المشاركة المتساوية للرجال والنساء . ان وفد بلادى على ثقة من أن هذه الدورة سوف تؤدي الى التنفيذ السريع لخطة العمل العالمية التي تمت الموافقة عليها في مؤتمر المكسيك .

ان الموقف الدولي اليوم يتسم باتجاهات ايجابية وأخرى سلبية ، وان منظمنا يمكنها أن تشعر بالسرور والارتياح لأن الحرب الطويلة والمكلفة في الهند الصينية قد انتهت ، وان الاستثمار البرتغالي في أفريقيا قد أصبح في حكم الماضي ، وذلك بفضل الكفاح المسلح لحركات التحرير ، وان جهودا حثيثة تتخذ من أجل حلّ مشكلتي الشرق الأوسط وقبرص ، وفضلا عن ذلك فان مؤتمر هلسنكي الخاص بالأمن الأوروبي قد عقد أخيرا . كل هذه الأمور تعتبر تطورات ايجابية سوف تسهم في دعم الأمن الدولي ، ولكنني أعتقد بوضوح أنه ما زال أمامنا الكثير .

ان على المجتمع الدولي ، واجب مساعدة شعوب كمبوديا ولاوس وفييتنام في مهمتها الخاصة باعادة البناء الوطني . ان مشكلة كوريا ينبغي أن تجد حلا ، وان عملية القضاء على الاستعمار في أفريقيا الجنوبية ينبغي أن تستكمل ، كذلك فان حلولا دائمة وعادلة ينبغي أن توجد لمشكلتي الشرق الأوسط وقبرص ، وينبغي أيضا إيقاف سباق التسلح .

ان وفد بلادى يفتنم هذه الفرصة لكي يعرب عن اعجابه الخاص لشعوب فييتنام وكمبوديا ولاوس ، ويتقدم لهم بالتهاني الحارة على انتصاراتهم . ونحن نرحب أيضا بحضور ممثلي الحكومة الشرعية لكمبوديا بيننا ، وفي هذا المجال فانه مما يؤسفنا في زامبيا أن الولايات المتحدة قد استخدمت حق الفيتو بالنسبة للطلبين اللذين تقدمت بهما فييتنام الشمالية وفييتنام الجنوبية للانضمام الى عضوية الأمم المتحدة . لقد كان هذا ، دون شك ، عملا انتقاميا فهو أمر يؤسف له ، لاسيما وان هاتين الدولتين بالرغم من المعاناة الشديدة التي تعرضتا لها ، لا تشعران بأي مرارة نحو الولايات المتحدة ، بل انهما بطريقة تثير الاعجاب وتصلح مثلا يحتذى ، قد عبرتا عن تأييدهما للصلح . وان وفد بلادى يأمل أنه عندما يعيد مجلس الأمن النظر في طلبي هاتين الدولتين ، ستنتهز الولايات المتحدة الفرصة لكي تعبر عن روح الوفاق والصلح هذه . وكما تمّ التعبير عن ذلك يوم الجمعة الماضي ، فهناك أغلبية ساحقة من الدول تؤيد القبول الفوري لفييتنام الشمالية وفييتنام الجنوبية ، في عضوية الأمم المتحدة .

ان هذا يجزئي الى موضوع كوريا ، وهي دولة مقسمة في الهند الصينية . ان شعب كوريا قد التزم باعادة توحيد بلاده ، وكما هو واضح في البيان المشترك بين الشمال والجنوب ، والصادر في ٤ تموز/يوليه ١٩٧٢ ، فانهما يفضلان أن يتحقق هذا الهدف النبيل بالطرق السلمية . ان الآلاف من القوات الأجنبية تتمركز في جنوب كوريا تحت غطاء الأمم المتحدة ، التي لا يمكنها بضمير سليم أن تقف غير عابئة بهذا الوضع ، بل انه من واجب منظماتنا أن تسهل عملية اعادة توحيد كوريا بطريقة سلمية . ان هذا يعني أنه ينبغي علينا أن نضع حدًا لاساءة استخدام علم الأمم المتحدة من قبل القوات الأجنبية في جنوب كوريا ، وينبغي أن نطالب بانسحابها الفوري ، ففي واقع الامر يعتبر وجود قوات أجنبية في جنوب كوريا ، أمرًا لا يساعد الجهود التي تبذل من أجل اعادة توحيد كوريا بطريقة سلمية ، ويتعارض مع روح البيان المشترك للشمال والجنوب الصادر في ٤ تموز/يوليه ١٩٧٢ . لقد أشرت آنفا الى القرار المؤسف للولايات المتحدة باستخدام حق الفيتو في مجلس الأمن بالنسبة للطلبين اللذين تقدمت بهما فييتنام الشمالية وفييتنام الجنوبية للانضمام الى عضوية الأمم المتحدة ، ان هذا الامر قد تم على أساس أن مجلس الأمن قد طبق معايير مزدوجة ، عندما رفض النظر في طلب مماثل من كوريا الجنوبية . ان وفد بلادى يمكنه فقط أن يفسر أى محاولة للسعي بقبول كوريا الجنوبية في الأمم المتحدة بشكل منفرد ، كمحاولة للإبقاء على الانقسام في كوريا . ان شمال وجنوب فييتنام قد اتفقا فيما بينهما على أن يطالبا بالانضمام بشكل منفصل ، ولكن بالنسبة لكوريا فمن المعروف أن كوريا الشمالية ، لأسباب معروفة وسليمة ، تعارض دخول البلدين بشكل منفصل في عضوية الأمم المتحدة ، وان جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، التي تسعى بجهود لا تكف من أجل توحيد البلاد بطريق سلمي سوف يسرها أن ترى كوريا تدخل الأمم المتحدة كدولة موحدة .

ان موضوع الشرق الأوسط كان لعدة سنوات على جدول أعمال دورات متعاقبة للجمعية العامة كذلك فقد استحوذ على اهتمام مجلس الأمن أكثر من أى موضوع آخر ، وفي محاولة لحل هذه المشكلة فان مجلس الأمن ، والجمعية العامة اتخذتا قرارات عديدة في هذا الشأن ، ولكن المشكلة ما زالت قائمة ، وفضلا عن ذلك فهي تشكل اليوم أكبر تهديد للسلام والأمن الدوليين . انه من الواضح بالنسبة لوحد بلادى أن مشكلة الشرق الأوسط سوف تبقى طالما أن الموضوع



الخاص بحقوق الفلسطينيين لم يجد حلا . فضلا عن ذلك ، فان اسرائيل ينبغي عليها أن تنسحب من الأراضي العربية المحتلة ، وان وفد بلادى يرحب باتفاق سيناء المؤقت الذى عقد أخيرا بين مصر واسرائيل ، باعتباره خطوة ايجابية نحو تحقيق هذه الغاية . وفي هذا الصدد فان وفد بلادى يود أن يعرب عن اعجابه وتأييده للجهود التي لا تكف والتي قامت بها مصر بحثا عن حل عادل لمشكلة الشرق الأوسط .

اننا في زامبيا نواصل متابعة التطورات الخاصة بمشكلة قبرص ؛ ونحن نتعاطف كثيرا مع شعب قبرص الذي عاش لعدة سنوات تحت التهديد المستمر الذي يتعرض له استقلاله وسلامة أراضيه ؛ وسيادته وسياسة عدم الانحياز التي تتبعها بلاده ، ومن الواضح أن هناك موضوعات هامة ينبغي أن تجد حلا حتي تتمكن الجاليتان في قبرص من أن تعيشا في وفاق وانسجام ؛ وان عملا معاً من أجل الرخاء الوطني . وفي هذا الشأن ، فاني لا أعالي ان اؤكد الأهمية التي نوليها للمحادثات بين الجاليتين ، والتي ينبغي أن تعقد تحت اشراف الأمم المتحدة بين ممثلين للقبارصة الأتراك واليونانيين . ان مثل هذا الحوار بين الجاليتين يمكن أن يؤدي الى تسوية المظالم التي يتهم بها كل طرف الطرف الآخر . ان وفدي ، لذلك ، يعارض أي شكل من الضغط الخارجي أو التدخل في الشؤون الداخلية لقبرص . ان مثل هذا التدخل ؛ سواء كان على أساس عنصرى أو على أساس مايسي بالاعتبارات الاستراتيجية ، في رأينا ، سوف يؤدي نـقـط الى تعقيد مشكلة قبرص ، واطالة معاناة شعبها .

في مجال التحكم في الأسلحة ، ونزع السلاح فنحن لانجد أي سبب يدعونا الى الارتياح ؛ بل على النقيض من ذلك لدينا كل سبب يدعونا الى الشعور بالحزن والقلق العميقين لأن سباق التسلح لا يزال قائما فحسب ، بل يبد وأنه يزداد سوءاً من حيث الكم أو النوع ؛ وان سباق التسلح النووي بآثاره المدمرة قد أصبح يثير القلق بصفة خاصة ، فان القوى النووية فيما بيد وقد أصممت آذانها عن الرأي العام العالمي ، الذي يقف بقوة ضد هذه المحاولة .

اننا نعيش في عالم يعاني من الجوع ؛ والجهل ؛ والمرض . ان الدورة الخاصة للجمعية العامة التي انتهت مؤخرا كانت محاولة جادة للاسراع بصطية الانماء الاقتصادى والاجتماعي للجنس البشرى بأسره ، ولذلك فهو التزام مشترك بالنسبة لنا أن نعبّر عن هذه الارادة السياسية ، وأن نلتزم بهذه الغاية . ان وقف سباق التسلح ، والعمل على ايجاد الأموال اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية سوف تكون مساهمة هامة وذات معنى في سبيل هذه القضية النبيلة .

انه لما يثير الحزن أيضا ، انه لم يتحقق أي تقدم يذكر بالنسبة لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . اننا في زامبيا مازلنا مقتنعين بأن مؤتمرا عالميا لنزع السلاح ينبغي أن ينعقد بأسرع مايمكن . وبالفعل ، كما اتفق على ذلك وزراء خارجية الدول غير المنحازة في مؤتمرهم الأخير في

ليما ، في بيرو وسوف يكون امرا مرغوبا فيه أن تعقد دورة خاصة للجمعية العامة ، لتكرس لنزع السلاح ، اذا كان من غير الممكن أن ينعقد مؤتمر لنزع السلاح العالمي في المستقبل القريب . ان احدى المشكلات التي تشير قلقا عميقا للأمم المتحدة اليوم ، هي استمرار تنافس القوى الكبرى في المحيط الهندي . وبالرغم من المطالب المستمرة لهذه المنظمة للتنفيذ الكامل والعاجل للاعلان الخاص باعتبار المحيط الهندي منطقة سلام ؛ فان الدول الكبرى قد استمرت في أن ترفض باصرار التعاون في هذا الشأن ؛ لاسيما مع اللجنة الخاصة المعنية بالمحيط الهندي . ان هذا التنافس قد ازداد عن ذي قبل ، وأدى الى تهديد أكبر للسلم والأمن الدوليين . ونحن نحث الدول الكبرى المعنية أن تحترم رغبات وارادة دول الشاطئ والدول الداخلية ، وأن تتمشي مع قرارات الأمم المتحدة .

اننا في زامبيا نشعر أن عقد مؤتمر قريب للدول الشاطئية والداخلية في المحيط الهندي على أعلى مستوى ممكن ؛ سوف يسهم بشكل ايجابي في تحقيق مطالبنا الخاصة بتحويل المحيط الهندي الى منطقة سلام .

ان الحاجة الماسة لتقييم وظائف وهيكل الأمم المتحدة ، قد أصبحت أكثر الحاحا ؛ وان هذا لا ينبغي تفسيره على أنه يقلل من شأن منظماتنا التي قد أثبتت عبر السنين أنها قادرة على التكيف مع مواقف ومتطلبات جديدة . ولكن من الواضح أن الاطار الحالي السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تعمل من خلاله منظماتنا ، لم يتغير خلال ثلاثين عاما من عمرها ووجودها فقط ؛ بل انه تغير بشكل جذري .

لذلك ؛ فمن دواعي السرور ، أن الدول الأعضاء قد اعترفت بالحاجة الماسة الى اجراء تغييرات جذرية أيضا من خلال الأداة الوحيدة للسلم العالمي والأمن والتنمية . ولهذا فان زامبيا قد رحبت بانعقاد لجنة خاصة لاعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة . وبنفس الروح فقد رحبنا أيضا بانشاء لجنة خاصة ، أثناء الدورة الخاصة السابعة للأمم المتحدة ؛ لاعادة تنظيم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في تنظيم الأمم المتحدة .

ان منظمة الأمم المتحدة مازالت تعمل باعتبارها منصة لاغني عنها للتوفيق بين وجهات النظر المختلفة ؛ ولاجراء المفاوضات وللقيام بالالتزامات . ان تنوع المناقشات الدولية في المؤتمرات

الأخيرة ، يعبر عن الأمل والثقة التي يضعها المجتمع الدولي في الأمم المتحدة . ان هذه الآمال والثقة في الأمم المتحدة أمر واضح أيضا في رغبة الدول التي حصلت على استقلالها حديثا في أن تنضم الى عضوية المنظمة .

ان الشرط الأساسي لاعادة تنظيم الأمم المتحدة يقوم أساسا على قوة هيكلها ؛ بحيث نجعله يقود الى تنفيذ أهداف منظمتنا . ان قوة الدول النامية قد أصبحت حقيقة لا تناقش ، وهي تزداد بسرعة ؛ وان مساهمتها في نجاح المنظمة قد أصبح أمرا قيما لا غني عنه . ان آملها في المنظمة كبيرة ؛ ولكن مصالحها وأهدافاتها كثيرا مالا تحظى بالتنفيذ الكامل ، بسبب هيكل غير ديمقراطي وغير ملائم في الوقت الحاضر .

ان التغييرات الهيكلية الضرورية داخل الأمم المتحدة هي بالطبع ممكنة . ولكن التحقيق الأخير لهذه التغييرات سوف يعتمد على الالتزام السياسي للدول الأعضاء ، من أجل منظمة تكون على ما يريد أعضاءها . وللقاء الضوء على هذا القسم ، فان زامبيا سوف تستمر في التزامها الدائم بالمثل الرفيعة للأمم المتحدة ، وتعاهدكم على تأييد قراراتنا المشتركة التي تستهدف خير الانسانية جمعاء .

لقد أشرت آنفا الى قبول موزامبيق والرأس الأخضر وسان تومي وبرنسيب كأعضاء في الأمم المتحدة . ولقد أعربت عن سرور وفدى ، لأن هذه الدول ، قد انضمت الى اسرة الأمم المتحدة ، نتيجة للكفاح الناجح الذي خاضته لتحرير نفسها ، من السيطرة الأجنبية . ان منظمتنا - اليوم - قد أصبحت أقرب الى مبدأ " العالمية " عما كانت عليه من قبل . ان مبدأ " العالمية " في عضوية منظمتنا لن يتحقق بشكل كامل حتي يمكن لجميع الشعوب التي تعيش تحت السيطرة الأجنبية أن تتحرر من الاضطهاد ، وأن تحصل على حقها في تقرير المصير والاستقلال الكامل . وبهذه الروح ؛ فاني أود أن أوجه اهتمام الجمعية العامة للموقف في افريقيا الجنوبية . ان الوضع القائم الخاص بالأقلية العنصرية ، واستغلال الأغلبية يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين ، ولا يعتبر أمرا في صالح منظمتنا بحال من الأحوال .

باعتبارنا أعضاء في هذه المنظمة ، ينبغي أن تكون علينا مسؤولية مشتركة ، في أن نؤيد كفاح افريقيا الجنوبية ، لتحقيق حكم الأغلبية ، والاستقلال . ان القرارات العديدة الخاصة بالقضاء

على الاستعمار ، وتحقيق الاستقلال لحكم الأغلبية في افريقيا الجنوبية قد أقرت من قبل الجمعية العامة ، ومجلس الأمن ، ولكن لم يتم تنفيذها ، ليس فقط من قبل نظام الأقلية في افريقيا الجنوبية ، بل أيضا من قبل بعض أعضاء منظمنا ، وبصفة خاصة بعض القوى الغربية ، التي يعرف أنها تضر على التدخل في نشاطات في المجالات الاقتصادية والعسكرية ، مما يؤدي الى الابقاء على نظم حكم الأقلية في هذا الجزء من العالم . ان تعاونها الاقتصادي والعسكري مع نظم الأقلية العنصرية ، يتعارض مع الرغبة التي أبدتها في أن ترى التغيير يحدث في افريقيا الجنوبية ، ويؤدي الى حكم الأغلبية .

ان زامبيا ملتزمة بالتحريم الكامل لأفريقيا ، وفي اطار افريقيا الجنوبية فان هذا يعني انهاء نظام سيطرة الأقلية ، وتحقيق نظام حكم الأغلبية . ان الوسيلة لتحقيق هذه الغاية يمكن أن تتم سلميا أو عن طريق الكفاح المسلح وحركات التحرير . وكلا الاختيارين متاح ، وعلى نظم الأقلية أن تختار احدهما . ان موقفنا في هذا الشأن قد عبّر عنه بشكل واضح في اعلان دار السلام .

ان استقلال موزامبيق في شهر حزيران / يونيو الماضي ، واستقلال انغولا الذي سوف يتم في شهر تشرين الثاني / نوفمبر القادم قد غيرا كثيرا من الموقف في جنوب افريقيا ، ولا يمكن لانسان عاقل ان يشعر باى شك فيما يتعلق بنتيجة الكفاح المسلح من اجل تحرير بقية افريقيا الجنوبية . ان نظام حكم الاقلية لا يمكنها ان تظل على قيد الحياة في مواجهة حركات التحرير ، ومع هذا فهي تحاول محاولات يائسة لمقاومة حكم الاغلبية ، ومن هنا فنحن في مفترق الطرق بالنسبة للموقف في جنوب افريقيا ، فلا بد من ان يحدث التغيير الذي لاغنى عنه ، فاما ان يتم هذا بالطرق السلمية ، واما عن طريق خسارة جسيمة في الموارد البشرية ولامادية التي يستتبعها الكفاح المسلح . وفي الشهور الاخيرة فافريقيا المستقلة بالتعاون مع المجلس الوطني الافريقي في زيمبابوى توصلت بعد عدة جهود جادة لتحقيق حكم الاغلبية بالطرق السلمية في زيمبابوى ، وقد جرت هذه الجهود تشيا مع اعلان دار السلام لمنظمة الوحدة الافريقية ، واننا يجب ان نعطي الحكم للاغلبية السودا ، وهو الامر الذي كان يجب ان يتحقق منذ زمن ، ولا يمكن ان يؤجل الى اجل غير محدود ، ولهذا لا يمكننا ان نسمح لنظام سميت ان يسيء استخدام صبر وحسن نوايا الوطنيين في زيمبابوى بمفارضاة سلمية لنقل السلطة . ان نظام حكم الاقلية قد اخل بالجهود الرامية لتحقيق التغيير السلمي .

وأود ان اشير بوضوح الى ان الكفاح المسلح اذا ما أصبح امرا لا مفر منه في زيمبابوى ، فان ذلك سيكون نتيجة لاصرار الاقلية العنصرية ، وفي هذه الحالة فان زامبيا لن تتخلى عن الكفاح ، فسوف تستمر في تأييد حركات التحرر في كفاحها العادل من اجل الاستقلال . لقد عبرنا عن ذلك في الماضي ، وسوف لا نتردد في أن نفعل ذلك مرة اخرى . ان التزامنا بالمبادئ الجوهرية للحرية والعدالة ، كما هي مجسدة في ميثاق منظماتنا تجعل موقفنا ملزما في هذا المجال . وفي هذا الشأن ، أود أن أعبر عن آمال وفدى في ان يتمكن الزعماء الافريقيون في زيمبابوى من التغلب على خلافاتهم لصالح الوحدة الوطنية . ان السماح للانقسام كي يسرى بين صفوف الحركات الوطنية أمر يسعد العدو بل ولا يوجد أمر أكثر من ذلك يسعد نظام سميت . ان الوحدة امر لاغنى عنه ، سواء اكان ذلك من اجل المفاوضات السلمية ، او من اجل القيام بكفاح مسلح .

ان روديسيا الجنوبية سوف تكون بمثابة اختبار بالنسبة لما سوف يحدث في دول افريقيا الجنوبية الاخرى ، والتي لم تستقل بعد ، واما اذا كان سيتحقق لها هذا الاستقلال عن طريق السلم او عن طريق الحرب . وكثيرا ما نسمع عن العنف من قبل دول غربية كوسيلة لتحقيق التغيير . ولكن حقيقة الموقف في جنوب افريقيا ، هي ان نظم الاقلية العنصرية تستمر بسبب التأييد ، سواء كان سافرا أو متخفيا ، الذي تلقاه من بعض الدول الغربية القوية . واذا كانت هذه الدول الغربية تؤمن بحق شعب جنوب افريقيا في تقرير مصيره ، واستقلاله ، فينبغي عليها ان تتوقف عن كافة أشكال التعاون مع نظم حكم الاقلية ، لانه من الامور غير الواقعية بتاتا ، بالنسبة لهذه الدول ، ان تكره العنف ، ومع ذلك لا تفعل شيئا يؤدي الى تحقيق التغيير بشكل سلمي . ان هذه السياسة تقوم على الطمع الاقتصادي ، وعلى الاعتبارات العسكرية الاستراتيجية التي تعتبر ، في الواقع ، في صالح النظام القائم .

سيدى الرئيس ، ان مشكلة ناميبيا ، لا يمكن الا ان تكون ذات اهتمام خاص للامم المتحدة . ان جنوب افريقيا باصرارها على الاجتلال غير الشرعي لناميبيا تتحدى سلطة منظماتنا ، وان عدم قدرة الامم المتحدة الظاهرة على اجبار جنوب افريقيا على الانسحاب من ناميبيا أدى الى الانتقاص من نفوذ الامم المتحدة ، الا انه لا يمكننا القول بان الامم المتحدة تفتقر الى القوة التي تمكنها من العمل ، فمن الواضح ان القوة التي اعطيت لمجلس الامن والتي يمكنه استخدامها ، لم توضع بعد موضع الاختبار في هذه القضية . ان الجهود التي تستهدف جعل مجلس الامن يتخذ اجراءات عقابية ذات معنى ضد جنوب افريقيا قد فشلت دائما بسبب موقف الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، وفرنسا ، هذه الدول الغربية الاعضاء الدائمة في مجلس الامن ، والتي اعتبرت انه من الضروري ممارسة حق الفيتو ، وقد مارسته مرتين متضامنة مع بعضها البعض من اجل حماية جنوب افريقيا . ان وفدى يدين ، بشكل غير متحفظ ، هذا السلوك غير المسؤول من جانب هذه القوى . ان هذه الدول الغربية انما تكشف عن تواطؤها مع جنوب افريقيا ونظامها العنصرى في اضطهاد شعب ناميبيا ، مما يسيء كثيرا ، في الوقت ذاته ، الى قضية العدالة والسلام .

وينبغي على منظماتنا ان تبذل جهودا مضاعفة لاجبار جنوب افريقيا على ترك ناميبيا . ان أنشطتها الارهابية والعنصرية في ناميبيا تزداد يوما بعد يوم ، كما انها تحقق أيضا التقدم في

السياسة الكريهة الا وهي سياسة فرق تسد . وباختصار فان جميع شرور الفصل العنصرى قد أصبحت سائدة بشكل واسع المدى في ناميبيا .  
وفي محاولة لاشاعة الاضطراب في المجتمع الدولي ، فان جنوب افريقيا ، قد أيدت ماأسمته بالمحادثات الدستورية في ناميبيا ، وان ماسي بهذه المحادثات التي استبعدت منها " سوابو " ، وهي المعبرة بصدق عن صوت شعب ناميبيا ، كانت تستهدف خلق العدوات بين شعب ناميبيا الامر الذى يؤدى الى تصعيد الصراع .

ومن غير المجدى بالنسبة لجنوب افريقيا ان تغفل " سوابو " وان ترفض الاعتراف بسلطة الامم المتحدة على ناميبيا ، وينبغي على جنوب افريقيا ان تقبل التعامل مع " سوابو " تحت اشراف مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، كما ينبغي ان تبدي موقفا جديا بموافقتها على اجراء انتخابات حرة تحت اشراف الامم المتحدة ، بغية انتخاب جمعية عامة لمنطقة ناميبيا باعتبارها كيان سياسى ، وهذه الجمعية التأسيسية التي ينتخبها شعب ناميبيا ، بعد اجراء انتخابات تحت اشراف الامم المتحدة ، هي التي ستكون السلطة المناسبة لحكم ناميبيا ، وبمجرد قبول جنوب افريقيا لقرارات الامم المتحدة بشأن ناميبيا سوف تتمكن من اعداد العدة لنقل السلطة من جنوب افريقيا الى شعب ناميبيا .  
ان القرار الخاص بحماية الموارد الطبيعية لناميبيا الذى اتخذه مجلس الامم المتحدة لناميبيا يشكل اجراء هاما في مصلحة شعب هذا الاقليم ، وان قبوله وتعاون كافة الدول الاعضاء بالامم المتحدة على تنفيذه ، سوف يكون شاهدا عمليا على الجدية التي ينبغي ان تتولى بها الامم المتحدة مسؤوليتها نحو ناميبيا .

سيدى الرئيس ، ان الموقف في جنوب افريقيا لا يمكن الا ان يذكر . ان نظام جنوب افريقيا ينبغي ان يعلم انه لن يحظى بالاحترام او القبول في المجال الدولي ، طالما انه يلتزم بالسياسة الكريهة للفصل العنصرى ، وينبغي عليه ان يتخلى عن هذه السياسة الشريرة ، وان يبتعد عن تشجيعها ، وان يكف عن استغلال واضطهاد الاغلبية السوداء ، فضلا عن ذلك فان حكومة جنوب افريقيا ينبغي عليها ان تطلق سراح قادة الحركات الوطنية المعتقلين حاليا في جنوب افريقيا .  
وينبغي عليها أيضا ان تسمح بالنشاط السياسى الحرفى في جنوب افريقيا ، وان تقبل التعامل مع الحركات الوطنية باعتبارها موصلة حقيقية للاغلبية السوداء ، وليس مع مايسمون بزعماء الاوطان .



لا يمكنني ان أختتم ملاحظاتي بشأن جنوب افريقيا دون أن أشير الى موضوع أنغولا . ان وفد يحث جميع زعماء انغولا على ان يتناسوا خلافاتهم وان يعملوا معا لمصلحة شعب انغولا لتصبح دولة انغولا المتحدة ، ولا يمكن لاي بلد او مجموعة من البلاد ان تستغل الموقف الحالي فـي انغولا ، بل ينبغي ان لا يكون هناك اى تدخل في الشؤون الداخلية لها . ذلك ان سلامة أراضيها ينبغي المحافظة عليها . ونحن في زامبيا نتطلع الى استقلال انغولا الذي كان من المزمع تحقيقه في ( ١ تشرين الثاني / نوفمبر من هذا العام ، ونحن واثقون من ان الحكومة البرتغالية سوف تلتزم بالاتفاقية الخاصة بهذا الشأن .

وفي ختام حديثي ، أود ان اؤكد عزم زامبيا على الاستمرار في تأييد ، وتنفيذ العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة على مستعمرة جنوب روديسيا المتمردة . ان العبء الاقتصادي الكبير الذي تعاني منه زامبيا انما هو نتيجة لهذه السياسة . وفي هذا الشأن فان وفد يود ان يكرر التعبير عن شكره وامتنانه لكافة الدول التي قدمت لنا المعونة للتخفيف من صعوباتنا الاقتصادية . وان وفد ي يعمل في ان يكون المجتمع الدولي اكثر ايجابية في تأييدنا بشكل مادي ، حتى نتمكن من مواجهة هذا التحدي بشكل فعال .

السيد والدينج (نيوزيلندا ) (الكلمة بالانجليزية) : سيدى الرئيس ، انه يسعدني ان تتاح لي هذه الفرصة المبكرة لكي اتقدم اليكم بالتهنئة ، نيابة عن نيوزيلندا ، على انتخابكم لمنصب الرئاسة . ان علاقة نيوزيلندا بأوروبا الغربية تعتبر ذات اهمية بالغة تاريخيا بسبب علاقات التجارة التي ننوي المحافظة عليها . لقد دخلنا معا في مفاوضات ، مع السوق الأوروبية المشتركة ، تعتبر اساسية بالنسبة لرخاء شعوبنا . ان روح التفاهم والصدقة التي تمت بها هذه المفاوضات يرجع الفضل الكبير فيها لكم شخصيا . ونحن واثقون من ان تفاهكم وكفافتكم سوف تميزان فترة رئاستكم ولتتأكدوا من كامل تعاوننا معكم في مهمتكم الصعبة .

ان هذا العام الثلاثين من وجود الامم المتحدة كان عاما اتسم بنشاط لم يسبق له مثيل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية . لقد كان عاما قام فيه اكثر من نصف سكان العالم ، وهم النساء ، باعادة تأكيد مطالبهن غير المجابة الخاصة بالمساواة والفرص المتكافئة مع الرجال . ولفترة طويلة قد اجبرن على ان يتحملن عبئا من الفقر والتخيز في العالم ، وبالنسبة لهن فان الكلمات لم تعد كافية .

ولقد كان هذا ايضا عاما قامت فيه الدول النامية الفقيرة بالتقدم بمطالبها غير المجابة الخاصة بشروط اكثر عدالة للتجارة ، تمكنها من ان تحقق حياة افضل لشعوبها . وبالنسبة لها ايضا فان الكلمات لم تعد كافية\* .

ان الصدمات والمساوئ الاقتصادية في العامين الاخيرين قد اكدت الضرورة والحاجة الماسة لخطوات عملية من اجل تحقيق التغيير . ان الامم والدول التي طالبت ، منذ وقت طويل ، بنظام اقتصادى جديد ، قد انضم اليها الآن آخرون ادركوا ان التغيير قد اصبح في مصلحتهم ايضا . ان التكافل المتزايد بين جميع الشعوب قد اصبح اكثر وضوحا . ونحن نرحب بالالتزام السياسي العام بالتغيير ، والذي تمت الموافقة عليه بشكل جماعي في الدورة الخاصة . ونحن نرحب ايضا بالروح الجديدة للتصالح والوفاق . كذلك فنحن نرحب بالعزم القوي على القيام باتخاذ اجراءات عملية . ان فاعلية الامم المتحدة سوف تقاس ، ليس بكلماتها ، او تصويتها ، او آمالها ، بل

\* تولي الرئاسة السيد / شوردى (بنغلاديش) نائب الرئيس .

بمنجزاتها العملية التي تستهدف تحقيق حياة افضل . ان سجل الكلمات والقرارات لثلاثين عاما من وجود الامم المتحدة يمكن ان تملأ به المخازن العديدة ، ولكن المنجزات العلمية يمكن سردها بسرعة ، لذلك ينبغي ان نحقق توازنا افضل ، توازنا يؤدي الى حياة جديدة للامم المتحدة ، ويؤدي الى امل جديد لشعوب العالم .

ان الخطوات التالية تعتبر حاسمة . ان لدينا الآن خريطة تبين الطرق الممكنة لتحقيق الهدف ، الا وهو خلق نظام اقتصادي عالمي جديد . ان القواعد الجديدة ينبغي ان تصاغ ويتم الاتفاق عليها لكي نتأكد ان المسافرين الذين يسيرون بسرعة لن يحتكروا الطرق الرئيسية . ان هؤلاء الذين بدأوا مؤخرا ينبغي ان يكون لهم ايضا نصيبهم من الطريق ، وينبغي ان يعطوا حق اخذ الطريق احيانا حتى يمكنهم ان يصلوا الى الهدف الذين يرغبون الوصول اليه . ان القرارات الاقتصادية والسياسية الصعبة سوف تتخذها الدول المتقدمة ، والدول النامية على السواء ، وسوف تكون هناك ضرورة لارادة سياسية جديدة تساندها الشعوب من اجل تحقيق الاجراءات المزممة . ان مثل هذه المهمة ليست يسييرة ولن تكون كذلك اطلاقا . لكننا على الاقل ملتزمون بأن نحاول .

ففي العام الماضي ، نيابة عن حكومتي اكدت حماقة اضاءة موارد واسعة على سباق التسلح ، والتي تقدر الآن بأنها تكلف . . . . ٣٠٠ مليون دولار سنويا ، اى اكثر من ٧٥ دولار لكل رجل وامرأة وطفل يعيش على وجه الارض . ان هذا التفكير يثير الخوف عندما نعلم ان اكثر من ألف مليون نمسة لا يتعدى دخلهم السنوى ٢٠٠ دولار . ان ضياع الموارد بهذا الشكل امر يثير الخوف ، لاسيما ان هناك حاجة الى توفير موارد جديدة للطاقة ، وزيادة موارد الغذاء حتى يمكن تحقيق متطلبات السكان .

ان التجارة المتزايدة في الاسلحة تعتبر ايضا تطورا يثير القلق . ان الاسلحة لا ينبغي ان تعالج كوسيلة عادية للكسب عن طريق تجارة التصدير . ان هذه الدول التي تساهم بـ . . . . ٢٠ مليون دولار في تجارة العالم من الاسلحة تتحمل مسؤولية اعادة النظر في سياستها مبيعاتها من هذه الاسلحة . ان هذه السياسة ينبغي ان توضع على اساس مشترك ، ففي الوقت الحالي نجد ان هناك دولاً تختبئ خلف الحجة التي تقول انها ان لم تقدم الاسلحة فان بعض منافسيها سوف يقوم بذلك .

ان بلادى تنظر بقلق خاص للنمو الدائم في الاسلحة النووية ، ونحن نطالب اكثر ممن  
نى قبل بابرام اتفاق عاجل لمعاهدة منع التجارب النووية ، هذه المعاهدة سوف تضع حدا لاختبار  
اسلحة جديدة تؤدى الى الدمار ، ونحن في حاجة الى اجراءات تؤدى الى وقف عمليات حشد  
الاسلحة النووية .

ان حكومة نيوزيلندا تعترف راضية بقرار حكومة فرنسا ، منذ عام مضى ، بأن تنهي برنامجها  
الخاص بالتجارب النووية في الفضاء الخارجي ، وهذا القرار تم اتخاذه من قبل محكمة العدل  
الدولية في اواخر العام الماضي . ان قرار محكمة العدل الدولية هذا قد اخذ في الاعتبار ما قام  
به الفرنسيون ، وان حكومة نيوزيلندا قد اعترفت راضية بقرار الحكومة الفرنسية في ذلك الوقت . ان  
نيوزيلندا يحزنها ان ترى ان كثيرا من الدول النووية ما زالت مستمرة في تجاربها الخاصة بالأسلحة  
النووية سواء في الفضاء الخارجي او تحت الارض .

ونحن نأسف ان نرى عددا من الدول لها القدرة على تطوير الاسلحة النووية لم توقع بعد  
المعاهدة الخاصة بمنع انتشار الاسلحة النووية . كما نأسف لعدم رغبة بعض الدول في الموافقة  
على نظام دولي خاص بالاشراف والرقابة على التفجيرات النووية السلمية .

ونحن نعتقد أننا ينبغي أن تكون لدينا معاهدة شاملة خاصة بمنع التجارب النووية .  
ونعتقد أن كافة الدول ينبغي أن تصدق على المعاهدة الخاصة بمنع الانتشار ، وأن كل يوم يمر  
لا تنفذ فيه هذه الخطوات نجد أن هناك مزيدا من الشعوب تنظر بخوف الى تخزين الأسلحة  
النووية ، ولكن تنفيذ هذه الخطوات ، سوف يساعد على خلق ثقة يمكن على أساسها اتخاذ مزيد من  
الاجراءات الخاصة بمنع السلاح .

وطالما انه لا يوجد اتفاق شامل لحظر التجارب الذرية ، وطالما أنه لا توجد أية علامات  
ظاهرة لتحقيق التقدم نحو مثل هذا الاتفاق ، فمن الطبيعي أن مجموعات من الدول سوف تحاول  
أن تقلل من قلق شعوبها المشروع . وأن نيوزيلندا تحاول أن تفعل ذلك عن طريق معالجة مشكلة  
نزع السلاح النووي على أساس جزئي واقليمي .

ومن السمات الملحوظة للمناقشات الخاصة بمنع السلاح في الدورة التاسعة والعشرين  
للجمعية العامة ، زيادة الاهتمام بخلق مناطق خالية من الأسلحة النووية . وفي المؤتمر الخاص  
بإعادة النظر في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في جنيف في مايو الماضي ، فإنه قد تم  
الاعتراف بقيمة هذا الاتجاه بشكل كامل في الاعلان الختامي للمؤتمر ، ان الأمين العام للأمم  
المتحدة في فقرة هامة من مقدمة تقريره السنوي هذا العام قد أكد أن المناطق الخالية من الاسلحة  
النووية ، تشكل أفضل وأسهل الطرق التي يمكن بها لهذه الدول ، التي لا تملك ولا تريد أن تملك  
مثل هذه الأسلحة عن طريق مبادراتها وجهودها ، ان تضمن خلو منطقتها من الأسلحة النووية ،  
وان تضمن أمنها المتبادل .

وكما بين سيادة الأمين العام فان دول أمريكا اللاتينية قد حققت تقدما كبيرا نحو تحقيق  
هذا الهدف . ولعدة سنوات فان حكومتي آمنت بأن الدول المستقلة والتي تتمتع بالحكم الذاتي  
في جنوب الباسيفيك ، يمكن أن تحتذى المثل الذي ضربته دول أمريكا اللاتينية في منطقة ملاصقة  
وبالرغم من أن جنوب الباسيفيك يضم منطقة كبيرة من المحيط ، فإنه يضم أيضا كثيرا من الجزر ، وأن  
سكان هذه الجزر قلقون بشكل كبير بالنسبة للخطر النووي . وفي شهر تموز/ يوليو الماضي ، فإن  
فكرة خلق مناطق خالية من الأسلحة النووية قد نوقشت في مؤتمر لجنوب الباسيفيك حضره رؤساء  
حكومات استراليا ، وجزر كوك ، وفيديجي ، ونورو ، ونيوزيلندا ، ونيوى ، وتونغا ،

وساموا الغربية ، وبابوا غينيا الجديدة ، التي نرحب ترحيبا كبيرا باستقلالها وعضويتها المقبلة في هذه المنظمة . وهذه الدول التسع قد اتفقت بالاجماع على مبدأ خلق منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب الباسيفيك ، وعلى ضرورة دراسة هذا المبدأ . وأكثر من ذلك ، فإنه كخطوة أولى سوف يطلب من الجمعية العامة أن توافق على الفكرة الخاصة بخلق هذه المناطق ، ووفقاً لذلك فإن عضوين من أعضاء المؤتمر ، وهما أيضا من أعضاء الأمم المتحدة ، هما فيدجي ونيوزيلندا قد قدما لهذه الدورة بندا خاصا باقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب الباسيفيك . ونحن نقدر ان هذه مشكلة معقدة ، ولكننا بالطبع مهتمون بالتشاور مع جميع الدول التي يمكن أن تتأثر بهذا الاقتراح ، وان عملية التشاور قد بدأت بالفعل .

ونحن نأمل ان الدول الاعضاء سوف تعترف بان هذا الاقتراح يعتبر خطوة ايجابية لرغبة واسعة النطاق في مد تطبيق نظرية خلق مناطق خالية من الأسلحة النووية . نحن نطلب منك ان تقبلوا هذا العمل كمساهمة في سبيل نزع السلاح النووي ، ودعم اواصر السلام . وعلى هذا الأساس فانني طلبت بثقة بأن يقوم كافة أعضاء هذه المنظمة بتأييد هذا الاتجاه .

ان السلام يمكن أن يقام على أساس كثير من المبادئ ، وان الدول الكبرى لم تقدم لنا مشروعا نهائيا ، ولكننا أحيانا نبدأ في وضع بعض اللبنة دون أن نعلم الصورة التي سوف يكون عليها البناء النهائي ، ولكننا ينبغي ان نبدأ الآن في وضع هذه اللبنة ، وان نعرف انها سوف تستخدم في النهاية في بناء بيت السلام . ان حكومتي من جانبها ، سوف تؤيد أي اقتراح بناءاً يقدم اية امكانية لتحقيق تقدم مبكر نحو نزع السلاح .

ان حكومتي تأسف لأن موضوع قبول أعضاء جدد بالأمم المتحدة ، قد اصبح مرة أخرى مشار جدل . ان التاريخ المبكر لهذا الموضوع كان تاريخا محزنا ، ولعدة سنوات نجد ان كثيرا من الدول التي تتمتع بالمؤهلات اللازمة ، قد انكر عليها حق دخول المنظمة عن طريق استخدام أسوأ استخدام حق الفيتو . وفي الوقت نفسه نجد أن عددا كبيرا من الدول قد قبلت معا ، فيما كان يعرف بصفقات الجملة . ان ما كان يتم عندئذ كان أمرا يتعلق بنصوص الميثاق . وان بلادى قد علمت بنشاط من أجل تحقيق نتيجة ايجابية ، معتقدة انه من غير المسموح به استبعاد الدول المؤهلة للقبول في عضوية المنظمة .

وبعد عام ١٩٥٥ تم ادخال عدد كبير من الدول الأعضاء ، وان الدول المقسمة مشـال ألمانيا ، وكوريا ، وفيتنام تعتبر من الحالات الاستثنائية نظرا لأن لها مشاكل خاصة ، ومنذ عامين تم قبول دولتي ألمانيا في وقت واحد . ونحن نأمل أن يتبع هذا العمل أيضا حلول متفق عليها فيما يتعلق بكوريا ، وفيتنام ، ولسوء الحظ فان هذا الأمر لم تثبت امكانياته ، بل على النقيض من ذلك ، فان هناك موقفا يبدوا انه من الممكن ان يثير جدلا ومرارة ، وقد يؤخر لفترة طويلة قبول عدد كبير من الدول المؤهلة لأن تصبح أعضاء في المنظمة .

ومن هنا ، فاني اود أن أتحدث عن موقف بلادى تجاه مسألة العضوية في اطار الموقف الحالي . اننا نعتقد ان هناك طلبات يجب ان يتم تناولها وفقا لمبدأ العالمية . صحيح أن أحكام الميثاق فيما يتعلق بالعضوية حاليا لا تعكس هذا المبدأ بالشكل الواضح الذي يجب ان يكون عليه ، ولكن في رأينا أن عضوية الأمم المتحدة ، هي واجب أساسا ، وهي تفرض التزامات هامة ، ولا يجب منع دولة مستقلة ذات سيادة من تحمل هذه الالتزامات .

وليس هذا هو الاعتبار الوحيد . ان العضوية تعرض الدول للتيارات المتعارضة للرأى العام العالمي ، ويمكن أن يؤدي ذلك الى المساعدة في التوفيق بين مختلف الآراء ، أو على الأقل جعلها آراء معتدلة ، ومن هنا لا يمكن التقليل من أهمية هذا كله .

ولذلك فان حكومة بلادى تحبذ قبول فيتنام الشمالية، وفيتنام الجنوبية ، وكوريا الشمالية ، وكوريا الجنوبية ، في عضوية الأمم المتحدة ، وان كانت اعادة توحيد هذه البلاد قد تبقى الهدف الأساسي لها . اننا نعترف بأن كوريا الشمالية لا تضغط حاليا من أجل طلبها الذي قدمته منذ خمس وعشرين سنة ، ولكن هذا ليس سببا وجيها لعدم السماح لها بعضوية الأمم المتحدة ، وعدم السماح لكوريا الجنوبية بالعضوية . ولقد كان هناك نقد لدولة عضو دائم في مجلس الأمن ، لربطها هذا الطلب من جانب كوريا الجنوبية ، بطلبي انضمام فيتنام الجنوبية وفيتنام الشمالية لكن هناك موقف اولئك الذين يصرون على ضرورة بحث طلب كوريا الجنوبية في ضوء طلب مماثل من كوريا الشمالية ، ومن ناحية أخرى يجب على الدولتين أن تتقدما معا . وانا ثبت ان هذا الأمر غير ممكن بالنسبة لدولة ، فلا يكون غير ممكن بالنسبة لدولة أخرى . وتأسف حكومة بلادى لأن مجلس الأمن لم يوافق على طلبي فيتنام الجنوبية وفيتنام الشمالية ، ونأمل أن نعيد النظر في هذين الطلبين وكذلك في طلب كوريا الجنوبية في اقرب وقت ممكن .

وتعتقد حكومة بلادي ، من أجل تحقيق مبدأ العالمية ، انه يجب تبسيط أحكام الميثاق فيما يتعلق بعضوية الامم المتحدة . وفي رأينا ان قاعدة الاجماع يجب ألا تطبق على طلبات العضوية في مجلس الامن ، ويجب أن تحل محلها قاعدة الاغلبية ، المعقولة والمناسبة . ان معايير دخول الامم المتحدة ، يجب ان تكون مقبولة عموما ، وان تتعلق اساسا بالاستقلال والسيادة . وهناك نتيجة اخرى تنبع من فلسفتنا الخاصة بالعالمية ، وهي تتعلق بالاعضاء الذين لا يعملون وفق التزاماتهم تجاه الميثاق . وفي رأى بلادي فان فلسفة العالمية تتعارض مع الاتجاه الذي أصبح واضحا في الفترة الاخيرة ، بالاستناد الى الاحكام الخاصة بالطرد والواردة في المادة السادسة من الميثاق ، ونحن نعتبر أن الطرد ملجأ أخير ومشكوك في قيمته العملية . ولعله سيكون مما يحسن الامور كثيرا ، ان يكون هناك حكم يقضي بفرض عقوبات مختلفة ضد العضو الذي ينتهك الميثاق بشكل مستمر ، بما في ذلك وقف هذا العضو عن ممارسة بعض او كل حقوق وامتيازات العضوية . ان العضو الذي يتعرض لهذه الاجراءات ، لا يجب بأى حال ، ان تخفف عنه أعباء العضوية الاخرى ، وفي رأينا ان هذا نقى كبير في النص الحالي الخاص بالطرد .

ان نيوزيلندا تؤيد بقوة ، عملية تصفية الاستعمار ، كما تؤيد مبادئ المساواة العنصرية التي يتضمنها ميثاق الامم المتحدة . ولقد تابعنا خلال العام الماضي التطورات التي وقعت في افريقيا الجنوبية باهتمام بالغ ، ولقد رحب رئيس وزراء بلادي بفرصة مناقشة الموقف في افريقيا الجنوبية مع رؤساء حكومات الدول الافريقية الاعضاء في الكومنولث ، عند ما اجتمع رؤساء حكومات دول الكومنولث في كنجستون في ايار/مايو الماضي . ولقد اسهمت نيوزيلندا في وجهات النظر التي أعربت عنها دول الكومنولث بما في ذلك تلك الامور التي تتصل بالعقوبات ضد النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ، ومسألة العون الذي يجب ان يقدم لشعوب افريقيا الجنوبية .

لقد حدث في افريقيا الجنوبية ، منذ انعقاد الجمعية العامة في العام الماضي ، بعض التقدم المشجع في بعض المجالات ، على انه قد وقعت تطورات مثيرة في مجالات أخرى . وفي غير ذلك من المجالات لا يزال هناك نقى في الحركة الضرورية الى الامام .

لقد تبع قبول اول مستعمرة برتغالية حررت ، في عضوية الامم المتحدة منذ عام مضى ، واقصد بها غينيا بيساو ، ثلاث دول افريقية مستقلة كانت مضي تحت الحكم البرتغالي ، وهي تحتل اماكنها بيننا الان ، وانني انتهز هذه الفرصة لكي اوجه كلمة ترحيب خاصة لوفود تلك الدول .



ان بلادى تدرك المشاكل الخاصة التي تواجهها هذه الحكومات الجديدة بعد فترة طويلة من النضال من اجل حريتها ومن أجل استقلالها .  
ان تصفية الاستعمار في الاقاليم الافريقية الخاضعة للاستعمار البرتغالي قد أدت الى تغيير جوهرى في توازن القوى في الجنوب الافريقي ، ومع هذا التغيير بدأ امل جديد في التوصل الى حل ، لمشاكل روديسيا الجنوبية وناميبيا . وفي روديسيا الجنوبية ، فان هدف الاستقلال على اساس حكم الاغلبية ، قد بدأ خلال العام في بعض الاوقات اقرب الى التحقيق . ولا يزال أمل بلادى الجاد ان يتحقق هذا الهدف بسرعة وبسلام . ونحن نشق في ان نظام سميث سوف يفيده فائدة كاملة ، مما قد يكون آخر فرصة لتحقيق تسوية عن طريق التفاوض . وكما أشار رؤساء حكومات دول الكومنولث في كنجستون ، فانه اذا اعاق نظام سميث طرق السلام ، فان النضال المسلح وتصعيده سيبد و امرا حتميا .

وبقرب نهاية عام ١٩٧٤ ، طلب رئيس وزراء جنوب افريقيا ان تعطي حكومة بلاده ستنة اشهر تظهر خلالها تصميمها على احراز تقدم فيما يتعلق بالقضايا التي جعلت هذه الجمعية ترفض وثائق تفويض وفد جنوب افريقيا في الدورة التاسعة والعشرين ، وقد انقضت هذه الشهور الستة ، ومن حق الامم المتحدة ان تسأل عن التقدم الذى تحقق بالفعل في هذا الشأن .  
وفي الجانب الايجابي ، يجب أن نعترف بأن حكومة جنوب افريقيا قد لعبت دورا ايجابيا في جعل السيد سميث يتفاوض مع زعماء حركات التحرير في روديسيا الجنوبية .  
وفي الجانب السلبي يجب أيضا ان نعترف بأنه لم تظهر دلائل كبيرة على وجود قصد اوعية محددة من جانب حكومة جنوب افريقيا للتخلي عن سياسة الفصل العنصرى التي لا يمكن السكوت عليها . وبالنسبة للفالبية غير البيضاء في جنوب افريقيا ، فان جنوب افريقيا لاتزال دولة بوليسية ، لا يعتبر التمييز العنصرى فيها مجرد مسألة جهل وتحيز فقط ، ولكنه يعتبر مبدأ جوهريا يتضمنه النظام الاساسي القانوني والسياسي .

ان موقف جنوب افريقيا فيما يتعلق بناميبيا لا يمكن الدفاع عنه بنفس القدر ، ذلك ان جنوب افريقيا لا يمكن ان يكون لها حق قانوني في هذا الاقليم . والموقف بسيط ، حيث يجب أن يمنح شعب ناميبيا ككل ، الفرصة لكي يمارس حقه في تقرير المصير بأسرع ما يمكن ، وتحت اشراف الامم المتحدة .

وفي غياب حدوث تغيير في النوايا حول هذه القضايا ، فان جنوب افريقيا لا يمكن ان تتوقع استئناف مكانها في المجتمع الدولي .

لما كان شرق اسيا وجنوب شرقي اسيا منطقة تهتم نيوزيلندا اهمية بالغة ، فلا يستطيع أن اختتم كلمتي دون ان اعقب باختصار على بعض الاحداث الهامة التي وقعت في العام الماضي .  
ففي الهند الصينية ، وجدنا ان النضال العسكري الطويل قد انتهى . ومن هنا ، فان القوى السياسية هناك اصبحت في أيد جديدة ، ومهما كانت آراؤنا حول هذا الموضوع ، فلا بد ان نشتبظ لان الصراع قد انتهى . وهناك دروس يجب الاستفادة منها من تجربة الهند الصينية ، اذا كان لنا كمجتمع دولي ان نتجنب مثل هذه الدروس .

ان المطلوب الان ليس تبادل السباب ، ولكن روح المصالحة والاستعداد للمساعدة في عملية اعادة البناء . ان بعض الوكالات الدولية قد بدأت تقوم بدورها في هذه المهمة ، وما تقوم به هو دور كبير لا يقدر . وحكومة بلادي تلعب دورها ، ونحن على استعداد ، اذا طلب منا ، ان نساعد في برامج التنمية في هذه المنطقة وفي غيرها من المناطق بصرف النظر عن الاعترافات الايدولوجية .

وفي اماكن اخرى في جنوب شرق اسيا ، فان التغييرات التي حدثت لم تكن مثيرة كما كان الامر في الهند الصينية ، ولكن هناك تطورات تجرى بالفعل ، وهي تشير الى انها ستكون هامة بالنسبة لمستقبل الاقليم . ولقد سعدنا ، فوق كل شيء ، بنمو روح اقليمية حققة ، وهو ما نراه في تقدم رابطة دول جنوب شرقي اسيا ، ذلك ان اعضاءها الخمس قد ابدوا احساسا بالترابط والهدف المشترك في سعيهم من أجل حلول جديدة للمشاكل القديمة ، ولقد اسعد نيوزيلندا أن تتقدم بتأييد عملي لهذه الجهود الجماعية .

ونحن نتطلع الى اليوم الذي نجد انفسنا فيه ، مع هذه البلاد ، ومع بلاد جنوب شرقي اسيا ، نعمل معا في اطار اكبر للتعاون الاقليمي ، لان هذا هو الطريق الذي ينتظرنا .

ان حكومة بلادي تجد الاتجاهات في اسيا مشجعة . ان الموقف في كوريا مع ذلك لا يزال مصدرا للكثير من القلق ، فالتوتر المستمر هناك الذي يتسم بوجود الاتهامات ، والاتهامات المضادة ، والتهديدات ، والتهديدات المضادة ، يسهم كثيرا في زيادة التوتر .

ان مسألة كوريا موجودة في جدول اعمال الجمعية العامة منذ ربع قرن ، وقد تبد وكوريا بعيدة عن بعض الدول ، وتاريخ الاحداث هناك ، قد يكون تاريخا بعيدا . ولكن عند بحث هذا البند ، سيكون من الحماقة ان ننسى ان مصالح قوى كثيرة مرتبطة بمصالح هذه البلاد . وان المعالجة غير المسؤولة لمثل هذه القضية يمكن ان تؤدي الى قيام حرب اخرى . ان الغاية السامية للام المتحدة هي السلام . ومن واجبنا هنا ان نتخذ قرارات تسهم في السلام والمصالحة ، بدلا من ان تسهم في عدم الامن ، واستمرار المرارة . وتتأمل حكومة بلادى كثيرا ، في ان نتوصل هذا العام الى حل يكون مقبولا من كل الاطراف ، ويوجه خاص لدولتي كوريا . حتى ولو كان مثل هذا الحل يتطلب تسريح قوات الامم المتحدة ، ويبقى علينا مسؤولية اتخاذ ترتيبات مناسبة لتأمين السلام ورفاهية الشعب الكورى .

وفي الختام اقول ان المناقشة العامة التي نفتح بها كل دورة من دورات الجمعية العامة ، تعطى كل عضو في هذه المنظمة كبيرا او صغيرا ، فقيرا او غنيا ، فرصة متكافئة لكي يتحدث هنا بصراحة وبأمانة حول المسائل التي تعتبر ذات اهمية حيوية . حقا انها اكثر من مجرد فرصة ، انها حق ومسؤولية . ان كل عضو عليه مسؤولية متكافئة للمساعدة في حل المشاكل التي تواجهه الامم المتحدة ، وان يسهم بنصيب في الموارد المطلوبة بما يتفق والمتاحة لديه من موارد . ان نيوزيلندا قد تحدثت اليوم حول القضايا التي تشغلنا جميعا . ونحن نكرر تعهدنا بأن نقوم بدورنا في التوصل الى حلول عاجلة وبناءة .

السيد بورجونوفو (السلفادور) (الكلمة بالاسبانية) : السيد الرئيس ، انني لسعيد للغاية بان ابدأ خطابي بالتعير باسم حكومة السلفادور ، واسم وفد بلادى ، واسمي عن تهاني الحارة بمناسبة انتخابكم الاجمعي لرئاسة الدورة الثلاثين للجمعية العامة . ان قدراتكم الذهنية الواسعة ، وحياتكم السياسية المليئة بالاعمال المجيدة لتشكّل ضمانا كبيرا لنجاح هذه الدورة ، والاضطلاع بمهامها .

كذلك فاني سعيد لان تتاح لي الفرصة لكي اشكر السيد وزير خارجية الجزائر السيد عبد العزيز بوتفليقة ، للنجاح الباهر الذي احرزه في رئاسة الجمعية العامة خلال دورتها السابقة ، والتي استطاع ان يثبت في ظروف صعبة ، قدرته على القيادة وتمسكه بالسلام والتقدم .

ان السلفادور لسعيدة للغاية بان ترحب هنا بدول الرأس الاخضر ، وسان تومي ، وفرنسيب ، وموزامبيق ، بمناسبة انضمامها للامم المتحدة ، وهي تأمل في ان تسهم اسهاما كبيرا في تقوية هذه المنظمة ، التي من بين اهدافها التمثيل العالمي .

وهذه الدورة تمثل العام الثلاثين في حياة وعمل الامم المتحدة . وهذا الحدث يشمل مناسبة هائلة ، لتحليل النتائج التي حققتها المنظمة في ميادين شتى . ان العالم قد تغير تغيرا كبيرا خلال هذه الثلاثين عاما . ومن ثم فلا بد من اعادة مواءمة ميثاق الامم المتحدة مع الحقائق الجديدة ، واعادة تنظيم واعداد الوثائق المختلفة من اجل اعمال مبادئ التعاون . هذه المبادئ التي تطورت طوال ثلاثين عاما . ومن ناحية اخرى ، فان النتائج المرضية التي توصلت اليها الدورتان الاستثنائيتان السادسة والسابعة ، واللتان خصصتا لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، يجب ان تعطى أولوية في هذه المرحلة ، لوضع النظريات موضع التنفيذ وتحقيق الآمال .

ان هذه الذكرى ينبغي ان تدفع الدول الاعضاء الى تنشيط الابحاث ، والى ايجاد الحلول للمشكلات الكبرى ، التي تؤثر على المجتمع الدولي .

وفي خلال السنوات الاخيرة فان كلمات ممثلي السلفادور في الجمعية العامة للامم المتحدة خصّصت أساسا لعرض موقف بلادهم ، فيما يتعلق بالمسائل الاساسية التي عرضت للمناقشة . وفي هذه المناسبة ، وامام جو الوفاق السياسي ، وامام استمرار الازمة الاقتصادية العالمية ، فان اهدافنا هي ان نقدم صورة عامة ، من اجل ان نوجه نداء الى روح التعاون التي ينبغي ان تسود ، في سبيل الوفاق بين الشعوب ، ومن اجل مواجهة المشاكل الملحة .

ان الموقف السياسي العالمي يتسم الان بتقدم من اجل السلام والتنمية . واننا نلاحظ وفاقا اكبر بين القوى الاعظم ، وهذا قد مكننا من التوصل الى تنسيق وانسجام كبير في الحياة السياسية الدولية .

ان هذا الموقف بين القوى العظمى هو في صالح كافة شعوب العالم . وعلى هذا يتعين علينا ان نؤيد كافة الجهود الرامية الى صيانة هذه السياسة ، وان نستبعد من العلاقات الدولية كافة العناصر التي يمكن ان تثير مواجهة دولية .

ان أهمية خاصة ينبغي ان تولى لمواصلة النضال ضد الاستعمار ، والاستعمار الجديد ،  
 وضد مختلف اشكال التفرقة ، وضد مختلف اشكال الاستغلال التي مازالت قائمة ، ومازالت تشكل  
 أسبابا للاحتكاك الدولي . ان هذا النضال سوف يستمر طالما كانت هناك أشكال قمعية وقهرية ،  
 وتلك هي طبيعة الانسان لانه يتمسك بالحرية ، والعدالة ، والكرامة . ولقد لاحظنا بعين  
 الرضا ، أنشطة بلدان العالم الثالث ، وخاصة مجموعة بلدان عدم الانحياز ، التي أسهمت في  
 تطوير هذه القيم . ومن الأهمية بمكان ان نؤكد على الدور الهام الذي يجب على الامم المتحدة  
 القيام به في هذا الصدد .

فيما يتعلق بالازمة الاجتماعية والاقتصادية ، احب ان اشير الى ان الدول النامية ، قد  
 استطاعت ان تسمع مطالبها ، كما تبين ذلك من البيانات الهامة التي القيت من ممثلي الدول الاكثر  
 تقدما .

واننا نشهد بالرضى ظهور صيغ للتعاون الدولي ، وظهور امكانيات جديدة من اجل هذا التعاون ، ويتعين علي ان اقول ان السلفادور مستعدة للتعاون في كافة انظمة التعاون المتصورة ، لاسيما اذا كانت تقوم على التكافؤ وعلى العدالة ، وعلى المصلحة المشتركة . ان التفاهم والتعاون القائم على اسس عادلة يمكن ان يوصلا الى مستويات افضل بالنسبة للبلدان النامية ، ويمكن كذلك توفير حياة عادلة بالنسبة لهذه البلدان النامية ، فهي ان من منفعة متبادلة .

ان تحقيق هذه الصيغ الجديدة يمكن ان يضيق الهوة التي توجد بين الدول المتقدمة وبين الدول النامية . كما تحسن من ظروف الحياة الحالية التي يعاني منها حاليا ملايين البشر ، ومع ذلك ان لم ننتقل من الكلام الى العمل فان شبح المجاعة سواا اكان مستمرا ام على فترات ، يدق ابواب كثير من البلدان ويمكن ان يتسع نطاقه ليطلق ابواب تلك البلدان التي تعتبر نفسها بعيدة عن متناوله . ان السلفادور من اكثر البلدان تأثرا بالأزمة الاقتصادية الحالية ، وانه من العبث ان ننكر هذا ، وبالرغم من اننا نعمل لقمهر هذه المشكلات بالوسائل المتاحة لنا ، فان الموارد المتاحة لنا احيانا تكون محدودة للغاية . ولهذا السبب فان السلفادور يعتقد انه بدون التعاون الدولي والتحسين الملموس في معدلات التبادل التجاري فانه من المستحيل بلوغ الأهداف التي ننشدها . ولهذا السبب فان حكومتي تنظر بعين الرضى الى موافقة البلدان المتقدمة على قيام نظام جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية .

ان النتائج التي اسفرت عنها الدورة السابعة واساليب التعاون والحوار التي وضعت خلال اعمال هذه الدورة ، تجعلنا نأمل في اتخاذ الاجراءات الموصى بها . ان الوفاق الدولي والازمة الاقتصادية والارادة السياسية التي عبر عنها في صيغ التعاون ينبغي ان تؤمن للعالم السلام والتنمية . هذه الفرصة لا يصح لنا ان نتركها تفلت منا . ان الجميع ملزم بالمشاركة بروح من التضامن الدولي والتعاون الدولي حتى يمكن ان نوفر للجميع الموارد الرأسمالية والفنية التي يحتاجها ، وذلك هو واجب البلدان الصناعية وبلدان العالم الثالث التي ينبغي عليها ان تواصل مسيرتها على طريق التقدم الاجتماعي والاقتصادي ، مع مراعاة الحقائق التي تتغير في كل يوم ، وفي ممارسة سيادتها على مواردنا الطبيعية .

ومن اجل هذا فانه لا بد ان يؤخذ بأسلوب التخطيط المتكامل على الامد الطويل ، ذلك ان الاخذ بأساليب الحل المنفصل لبعض المشاكل المعزولة قد يؤدي الى تجميد مثل هذا التقدم ، وفي وضع هذه البرامج ذات الامد الطويل ، فان منظمة الامم المتحدة ينبغي ان تلعب دورا من المقام الاول ، وذلك بتأمين التنسيق بين المفاهيم العالمية ، وبين السياسات المتبعة في مختلف البلدان ، وفي اطار من التعاون الواسع ينبغي ان نولي اهمية كبيرة للأغذية والزراعة ، ولا بد ان تؤخذ في الاعتبار مشكلات البلدان النامية ، ولهذا السبب فان هيكل منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة الحالي ، ينبغي ان يحسن ويعدل حتى تتمكن من الاضطلاع بمهمة التنسيق وبالتعاون الاكثر ديناميكية وواقعية في مجال اختصاصها ، وذلك في اطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

وهناك جانب آخر نعتبره بالغ الاهمية ، وهو الخاص بالفوائض المالية ، وبعبارة اوضح زيادة الثروة العالمية ، واننا نشارك الفكرة القاطنة بأن الفوائض المالية التي تراكت من قبل بعض البلدان ، ينبغي ان تكون وسيلة لانشاء برامج للائتمانات تسهم في التغلب على الصعوبات والعقبات التي تطرح بالنسبة للسيولة النقدية في بعض البلدان . ومن الاهمية بمكان ان ندرس امكانيات اعادة توزيع الثروة العالمية نظرا لأن بعض البلدان قد وصلت الى مستويات في رأس المال كبيرة جدا بحيث انها لا تستطيع استخدامها في برامج تنميتها الداخلية . ومن العدل اقامة نظام اعادة توزيع الدخول العالمية على اساس عادل ، وان توضع هذه الفوائض تحت تصرف البلدان المتأخرة حتى تستخدمها في تنميتها ، وهذا ينبغي ان ينطوي على الامكانيات بالنسبة للبلدان النامية فسي ان تصل الى اسواق البلدان الصناعية ، وهناك ما يدعونا الى ان نفكر في التوزيع الرشيد للعمل على المستوى العالمي ، وتأخذ بمبدأ التكامل بين مختلف المناطق حتى ينتج كل سوق بكفاية ما هو كفاء لانتاجه .

وهناك اقتراح آخر هام ، تجدر الاشارة اليه ، وهو ذلك الذي يرمي الى انشاء صندوق للتمويل بالنسبة لاحتياجات البلدان النامية ، حتى يمكنها من تشكيل مخزون يساعدها على تحسين اسعار الصادرات ، ولا بد من قيام كيانات اقليمية من اجل وضع البرامج المتعددة القوميات والتي تمكن من تحسين استغلال الموارد الطبيعية في البلاد الاعضاء ، وينبغي في هذا الصدد انشاء

اجهزة للتعاون في هذا المجال . وعلى هذا ، فلا بد من الاخذ في الاعتبار السمات المميّزة بالنسبة للبلدان الاقل نموا ، حتى تستطيع ان تحصل معاملة تفضيلية تمكنها من التغلب على صعوباتها الاقتصادية ، ولهذا السبب فان السلفادور ايدت داعم المبادرات الرامية الى انشاء النظام الاقتصادي الامريكي اللاتيني ، وذلك في اطار روح برنامج اعلان وبرنامج اقامة نظام عمل اقتصادى جديد ، وميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية .

وبالنسبة لمستقبل الانسانية ، فان قيام نظام قانوني جديد يعد ذو اهمية بالغة ، وهو يعد من اهم ميادين التعاون الدولي ، وان بحث مسألة اعماق البحار والمحيطات فيما هو خارج الولاية الوطنية ، واعتبارها تراثا مشتركا للانسانية ، وانشاء ادارة دولية لادارة هذه الاعماق لصالح كافة شعوب العالم ، يشكل اسهاما كبيرا يقدمه جيلنا للاجيال القادمة من الانسانية .

اننا نود ان نؤكد في هذه المسألة على ان اعتراف غالبية كبيرة من الدول بالنسبة للمنطقة الملاصقة ، والتي تصل الى ٢٠٠ ميل بحرى ، والتي تمارس عليها الدول ولايتها بالنسبة لاستغلال الموارد المتجددة وغير المتجددة ، سوف يسهم الى حد كبير في حل كثير من المشكلات ، واننا نعتقد ان قيام مثل هذه المنطقة سوف يحل كثيرا من المشكلات بالنسبة للنقاط الاخرى المختلف عليها . ان توقيع واعمال اتفاقية قانون البحار تشكل العامل القانوني الاكثر اهمية في تاريخنا ، ولسوف تكون في صالح الانسانية والسلام ، ولهذا السبب فان جميع بلدان العالم التي دخلت في هذه المفاوضات الصعبة ، ينبغي ان تبذل جهودا مكثفة من اجل المصلحة المشتركة وذلك بغية النجاح في هذه المهمة الصعبة .



ان حكومتى تود أن تؤكد مرة أخرى على الحقيقة القاطنة ، بأن بعض المناطق ليست ممثلة بما فيه الكفاية في مناصب وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ، وهذا يرجع الى عدم توفر الاعتراف بمبدأ التوزيع الجغرافي العادل ، فيما يتعلق بهذه المبادئ الضرورية من أجل الحفاظ على توازن عادل في هياكل منظمة الأمم المتحدة الذى ينبغي أن يكون قائما ، وان تجاهل مثل هذا المبدأ يتنافى مع الحق ، بالنسبة لكافة المناطق ، في الاشتراك في كافة المناصب التي تؤول اليها في الوكالات المتخصصة ، حيث يمكن أن تسهم في حل كثير من المشكلات الدولية . ولهذا السبب فاننا نوجه نداء الى كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، ونطلب اليها أن تؤيد تطبيق هذا المبدأ ، وهو مبدأ بالغ الأهمية ، من أجل الابقاء على الانسجام والتوازن داخل منظمة الأمم المتحدة .

وان المواقف ، ووجهات النظر ، التي أعربت عنها بلادى اليوم هي انعكاس لموقفنا ، بالنسبة لمشاركتنا في الجهود العالمية من أجل السلام والتقدم . اننا نعيش لحظة حرجة ، قد تؤدى الى عصر من الرخاء اذا ما تمكنا من تطوير التعاون الدولي لاستكمال جهود كل أمة من أجل تنميتها الذاتية .

السيد نتشاما ( غينيا الاستوائية ) ( الكلمة بالاسبانية ) : السيد الرئيس ، حيث أن هذه

هي المرة الاولى التي أتحدث فيها أمام الجمعية العامة الموقرة ، فأرجو أن تسمحوا لي ، أولا باسم وفدنا ، وباسمي الشخصي ، أن أتقدم لكم بأحرّ التهاني بمناسبة انتخابكم بالاجماع لرئاسة الجمعية العامة خلال دورتها الثلاثين ، ونحن متأكدون ، أنه بفضل ادارتكم الحكيمه ، وبفضل صفاتكم الممتازة ، كرجل دبلوماسي ، ورجل سياسي ، وبفضل خبرتكم الكبيرة ، فان مناقشاتنا سوف تدور بشكل موضوعي ، وسوف تؤدى الى النجاح ، كما كنا نأمل ذلك من منظمتنا عندما أنشئت في عام ١٩٤٥ ، ونعتقد أن النتائج سوف تؤدى الى السلام والأمن بين الجنس البشرى .

كما نود أن نحبي أيضا ، صاحب السعادة السيد عبد العزيز بوتفليقة وزير الشؤون الخارجية بالجزائر والرئيس السابق ، ونحن نهنئه ، لروحه ونشاطه في ادارة الدورة التاسعة والعشرين ، وكذلك في ادارة الدورة السابعة الاستثنائية . ونحن نود أن نعرب عن أمانينا له شخصيا ، ونتمنى له أن يصاحبه النجاح في جميع أعماله في المستقبل .

وكذلك ، وباسمكم ، اسمحوا لي ، يا سيادة الرئيس ، أن نهنيء أعضاء مكتب الجمعية

العامه ، ونحن متأكدون ، انهم جميعا ، سوف يتعاونون معنا في اتخاذ القرارات الحكيمه العادله ، التي سوف تضيفي على هذه الجمعيه اهمية تاريخية ؛ نظرا للأزمات الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية الخطيرة ، التي تسود عالمنا اليوم . ان هذه الأزمات تتطلب تدخلا حاسما ، ودائما من جانب المجتمع الدولي .

اذا كانت الجهود التي تبذلها منظماتنا ، وانا كانت النتائج التي استطاعت أن تصل اليها ، خلال السنوات الثلاثين الماضية نتائج كثيرة ، فمن الحقيقي أيضا ، أن الموقف الحالي ، يتطلب تدخلا فعالا من جانب منظمة الأمم المتحدة ، باعتبارها منظمة سلام . فالحقيقة ، وفي مجال تصفية الاستعمار ، ومنذ نشأتها ، فان المنظمة لم تدخر جهدا ، وقد انتهت الى استقلال دول جديدة في آسيا ، وأمريكا اللاتينية ، وأفريقيا . واليوم ، نحن نحتفل باستقلال دولة موزانبيق ، والرأس الأخضر وفرنسيب ، وجزر كومورو ، ويايوا غينيا الجديدة . ونحن نحبي أيضا شعوب هذه البلاد التي انضمت الى مجتمع البلاد الحرة ذات السيادة . ان وفدي ليؤمن بأن المجتمع الدولي سوف يتعهد بأن يؤيد هذه البلاد تأييدا ماديا ومعنويا بما تحتاج اليه لبنائها وهو الأمر الذي يتطلب تضحيات كثيرة .

ونحن نهنيء أيضا هذه الدول الجديدة ، التي استطاعت أن تحصل على هذا الاستقلال عن طريق الكفاح المستمر المرير . هذا الاستقلال ، الذي رفضه الاستعمار خلال عدة قرون . ان حصول هذه البلاد على استقلالها ، وقبولها في منظمة الأمم المتحدة ، مثل موزانبيق ، والرأس الأخضر ، وسان تومي وفرنسيب ، وغيرها ، كل هذا من الأمور التي ستحفز وستشجع البلاد التي لا تزال تكافح من أجل استقلالها وتحريرها . ان وفدنا ليحبي البلاد ، التي حصلت على حريتها أخيرا ، والتي استطاعت أن تحصل على مكانها بين دول هيئة الأمم ، مما يدل على طابع منظماتنا العالمي ، ونحن مقتنعون بأن اسهام هذه الدول في أعمالنا ، وان نضج هذه الدول السياسي ، سوف يساعدان المنظمة على أن تقوم بمهامها التي ألقيت عليها . ونحن نرحب بهذه البلاد كل الترحيب ، ونأمل أنها ستجد هنا الترحاب ، الذي انتظرته خلال سنوات وقرون .

ان هذا النجاح ، الذي يؤدي بنا الى الاقتراب من النتائج ، التي تسعى اليها المنظمة ، لا يجب أن يجعلنا نغفل الصعوبات التي نواجهها . ان الكرامة التي نطلبها للانسان ، معناها أن الانسان لا يمكن الا أن يكون مستقلا من الناحية الاقتصادية ، والسياسية . ان وجود بعض

البلاد التي لا تزال تعاني من الاستعمار بنوعيه ، يعتبر سببة في مجال التحرر ، والكرامة  
الانسانية . ونلاحظ بالأسف أنه في عصرنا هذا ، الذي تسوده الآراء العالمية ، من استقلال ،  
ومساواة ، وسيادة ، وكرامة ، وديمقراطية ، ان القوى الاستعمارية ما تزال تخرب البلاد التي  
تستعمرها ، والتي كانت تخضع لها لأكثر من أربعة قرون مضت بهدف واحد هو الحفاظ على  
قدرتها على السيطرة والاستغلال .

هذا هو الموقف الذي تواجهه أنجولا ، وناميبيا ، وزمبابوى ، والصحراء الغربية وجيبوتي وغيرها من البلاد . وهو موقف يجب على المجتمع الدولي أن يشعر به دائما ، والذي يدل على استبداد القوى الاستعمارية التي تدير هذه البلاد .

انه مما يؤسف له ، ونحن نحتفل بالعيد الثلاثين لمنظمة الأمم المتحدة ، وفي الوقت الذي نغتنم فيه بالنتائج التي حصلنا عليها لصالح الانسان ، ان الموقف في أفريقيا الجنوبية لا يزال كما هو .

ان ناميبيا التي اعترفت بها الأمم المتحدة ، لا تزال تخضع للقوى والحكم العنصرى في جنوب أفريقيا الذى ما زال يتحدى بصف قرارات الأمم المتحدة الكثيرة .

ان الموقف في هذا الاقليم الافريقي واضح ، ويعرفه الجميع . ونحن نأسف كثيرا أن بلادنا أعضاء في منظماتنا ولها أهداف نبيلة وتنادى بالحرية والديمقراطية ، ولكنها تنكر على ملايين من البشر حقوقها في الدفاع عن حقوقها ومصالحها ، وهذه البلاد تخضع لأقلية يشجبها المجتمع الدولي ، ان حكومة غينيا الاستوائية مقتنعة بأن جميع الدول الأعضاء في منظماتنا وفي مجلس الأمن سوف تواجه مسؤولياتها وتتخذ قرارات ضد النظام العنصرى الاستعمارى في جنوب أفريقيا ، كما جاء في الفصل السابع من الميثاق ، الذى نحترمه ونقدره لأنه يعتبر الوثيقة الشرعية الوحيدة التي يجب أن تسرى أيضا على الاقليم الناميبى لارضاء شعب ناميبيا ، وجبهة منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا ، وأسرة الأمم المتحدة ، وجميع أولئك الذين يدركون الوجود غير الشرعى لما يسمى بحكومة جنوب غرب أفريقيا . وفي نفس الوقت وينفس القوة فان العلاقات بين العنصريين في جنوب أفريقيا وبين روديسيا تزداد قوة . وهناك مشكلة زمبابوى ، ومما يؤسفنا أن المناورات التي تقوم بها الأقلية والنظام العنصرى في جنوب أفريقيا وروديسيا ، ترضى عنها بلاد تدعى الحرية وتدعى الكرامة الانسانية . ونحن من جانبنا نوجه نداء لشعب زمبابوى البطل فنقول له ، ان ترك مبدأ الوحدة معناه ترك مبادئ الحرية . وبذلك تدوم السياسة العنصرية التي ينتهجها آيان سميث .

انه مع مرور السنوات ، ومع زيادة عدد القرارات التي تتخذها الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي اطار الجهود الصادقة التي تبذل ، سوا على المستوى الثنائى أو المستوى المتعدد الأطراف للدول ، فان هذه الدول لم تنجح في القضاء على سياسة التمييز العنصرى في جنوب أفريقيا ، الذى

ما زال يقوم على مفهوم سيادة لون على لون ، والذي يعتمد على عدد بسيط من البلاد التي تسخر من استقلال البلاد وحريتها ، وهذه البلاد تتحدى الرأي العام العالمي على حساب ملايين البشر الذين لا يطلبون الا استرجاع حقوقهم .

وبالرغم من موقف بعض القوى الاستعمارية ازاء المشكلات التي تواجهها جنوب أفريقيا ، فنحن لا زلنا نؤمن بأن وجود نظام فورستر ، في ناميبيا ، وروديسيا ، وجنوب أفريقيا ، ليس فقط نظاما غير قانوني ، ولكنه نظام يمجّه المجتمع الدولي ، ولهذا فنحن نأمل من مجلس الأمن أن يعيد النظر في هذه المشكلة ، وأن يأمر بطرد جنوب أفريقيا من منظمة الأمم المتحدة ، لأن اشتراك هذا البلد يعتبر سبة في جبين منظمنا .

اننا ما زلنا ندين ، وسندين دائما وجود الاستعمار واستمراره في أفريقيا وفي أى جزء من العالم ، على أمل أن نجد وسيلة لكي نقض على هذا الموقف المؤسف القائم في هذا الجزء من العالم ، كما قال رئيس دولة غينيا الرفيق العظيم ماسياس نجوما بيوفو ينجوند ونغ أثناء مؤتمر القمة التاريخي لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية الذي انعقد أخيرا في كمبالا بأوغندا فقد قال :

” اذا كان الحكم البرتغالي الاستعماري في أفريقيا الذي دام أكثر من أربعة قرون قد سقط فاننا متأكدون من أن الأقليات البيضاء التي استولت على السلطة في جنوب أفريقيا وفي روديسيا سوف تختفي من على المسرح الدولي ، حتى لو استطلت بالقوى الاستعمارية الغربية الكبرى التي تدافع عن مصالحها الاقتصادية الأنانية في تلك المنطقة الافريقية ، متناسية المصالح الأفريقية التي تجب ما عداها . اننا نعارض أى حوار مع النظام العنصرى في جنوب أفريقيا ونطلب من جميع حركات التحرر لشعوب أفريقيا ، في ناميبيا ، وزمبابوى أن تشدد من كفاحها المسلح ، لأنه للأسف لا يوجد بديل آخر للحصول على الاستقلال والحفاظ على المصالح في ذلك الاقليم ” .

انه يسرنا أن نتبين أن هنالك حلولا لموسسة لاعادة السلام والأمن ، وان هذه الحلول قد بدأت تتبلور في الشرق الأوسط . ان حكومة غينيا الاستوائية متضامنة مع البلاد العربية الأطراف في النزاع ، ولن ترتاح طالما لم تسحب فورا القوات الاسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة منذ

عام ١٩٦٧ بدون شروط ، وحتى يتحقق للشعب الفلسطيني حق ممارسة حقوقه تحت اشراف منظمة التحرير الفلسطينية ، وأية مفاوضات تجرى بشأن هذا الموضوع ، يجب أن تقوم على أساس المعايير التي أشرت اليها من قبل .

إذا كان العالم الحاضر يتمتع الآن بنوع من الوفاق الدولي والتفاهم بين الدول ، وبظروف ملائمة لحل المشكلات التي تثيرها الحروب الباردة والاشتباكات العسكرية ، فان السلام والأمن ما زالا مهددين في أجزاء مختلفة من العالم . ان الوفاق الدولي ما زال محدودا ، وسيظل محدودا ومهددا طالما لم تتمتع جميع مناطق العالم بهذا الوفاق ، وطالما أن العلاقات بين الدول لم تتسم بروح الديمقراطية الفعالة ، وطالما أن أعضاء المجتمع الدولي لن يشتركوا في حل المشكلات الرئيسية للقضاء على مراكز التوتر الساخنه ، من أجل انجاز سلام دائم ومستقر يمكن أن يؤدي الى رفاهية المجتمع الدولي .

وعلى نقيض سياسة عدم الانحياز في بلاد العالم الثالث ، وبعض البلاد المحبة للسلام والحرية ، هناك انقسام بين الشعوب على الصعيد الايديولوجي ، وهناك مواقف متوترة تزداد خطورة عن طريق التسابق على التسلح بين الدول العظمى . ان وفدنا يأمل من المجتمع الدولي أن يبذل الجهود اللازمة لحل المشكلات الناجمة عن الحرب الباردة ، مثلما فعل أعضاء مؤتمر الأمن والتعاون الاوروبي ، فقد اتخذوا اجراءات لا شك أنها تؤثر تأثيرا ايجابيا فيما يتعلق بالحد من حالات التوتر .

ان حكومة غينيا الاستوائية تقصد بالسلام والامن الدوليين ، ليس فقط القضاء على الكراهية بين الدول ، ولكن ممارسة كل الشعوب لحقوقها الأساسية وحريةاتها . ان مثل هذه المواقف التي تهدد السلام والامن الدوليين ، سببتها النظم الامبريالية والاستعمارية والعنصرية . ان كـل استغلال اقتصادي تمارسه القوى الاقتصادية على الدول النامية . ان هناك تزايدا في القواعد العسكرية للقوى العظمى موزعة في مختلف انحاء العالم . كما أن هناك انتشارا في الاسلحة النووية ، لاغراض الحرب ، والحماس المستمر من الاقوياء لتطوير تكنولوجيتهم الحربية .

ان حكومتنا التي لا تتطلع الى أن تكون منتجة ، أو مستهلكة للأسلحة النووية ، والتي لا تتعاطف مع اقامة القواعد العسكرية فانها مع الرأي الذي يرى أن حل مشكلة نزع السلاح بسيطة ، وان كانت تبدي معقدة ، ولكن الحل يمكن أن نجده اذا كانت الأطراف المعنية تستطيع أن تنسق جهودها ، وأن ترشد سياساتها للقضاء على جميع الأسباب التي تعتبر مصدر التسابق على هذا السلاح النووي .

ولكن ان ما بيد ولنا سيئا ، في هذا الموقف ، هو التسابق على التسلح ، هذا الموقف الذي يهدد السلام والامن العالميين . وهذا التسابق له تأثير ضار عندما نرغب في الوصول الى سلام وامن دوليين حقيقيين مؤثرين . ونحن نشعر أن الجزء الأكبر من الأموال المدرجة في الميزانيات للتصنيع والتدريب على استخدام هذه الأسلحة والأجهزة النووية تكون أفيد لو أنها استخدمت ، لتمويل خطط التنمية في البلاد النامية ، مما يساعدنا على تجنب الصعوبات الكثيرة . ان وفدنا يرى أن التنمية المنتظمة والكاملة للمجتمع الدولي ، وكذلك احترام الحقوق والحرريات لجميع الشعوب ، تعتبر أفضل استراتيجية لتحقيق السلام والامن الدوليين .

ففي كمبوديا وفيتنام ولاوس اثبت التاريخ مرة أخرى أن العدالة تغلبت على العنف . وفي أقل من سنة فان الواقع اليوم بيد و كأنه لا يصدق وذلك عندما قيل من فوق هذه المنصة بأننا نعالج

بندا يتعلق " بحكومة في المنفى لا تمثل أحدا " تلك الحكومة كانت حكومة الاتحاد الوطني لكامبوديا التي كان يرأسها الأمير نور دوم سيهانوك ، الذي توجه الى وفده أصدق تهانينا لاستعادته مكانه الذي اقصى عنه بواسطة الاستعماريين ، والاستعماريين الجدد ، والامبرياليين الذين لم يستطيعوا أن يفعلوا شيئا رغم ما لديهم من قوة مادية كبيرة .

ان هذه القوى الاستعمارية قد صادفت فشلا كبيرا ، ففي فيتنام نجد أن ملايين البشر الذين لا قوا حتفهم فوق أرض فيتنام لم تقعد هم قوة الاستعمار عن الدفاع عن حرياتهم . ان هذا الانتصار يجب أن ينبه كل شعب يبحث عن الحرية الى الحقيقة التي تقول بأنه لن يهزم أبدا طالما انه يستند الى تأييد الجماهير . ان هذا الانتصار يجب أن يكون درسا لجميع الذين يعتقدون أن القوة تستطيع أن تفرض نفسها على حساب مصالح الشعوب .

لهذا فان حكومة جمهورية غينيا الاستوائية تعرب ، كما أعربت من قبل ، عن تضامنها مع شعوب هذه المنطقة وتأمل أن تسهم بقدر ما تستطيع في اعادة بنائها القومي وفي الحفاظ على استقلالها الوطني ، ونعتقد أن جميع البلاد المحبة للسلام ، سوف تفعل نفس الشيء .

وفيما يتعلق بطلي القبول المقدمين من جمهورية فيتنام الديمقراطية وجمهورية فيتنام الجنوبية ، فاننا نعتقد بأن الحرب الباردة قد مضى زمنها وانه اذا كانت منظمنا قد ارتكبت أخطاءا في الماضي ، فان ذلك يدعونا الى أن نعالج هذه الاخطاء بقبول جمهورية فيتنام الديمقراطية وجمهورية فيتنام الجنوبية في منظمنا . ونأمل أن يتجاوب مجلس الأمن مع ارادة الجمعية العامة في بحث قبول طلبي هاتين الدولتين في هذه المنظمة .

ان الأمم المتحدة تمر بتجارب جديدة تحدث بسرعة ، ومن ثم يجب ان يوليها الأعضاء كامل انتباههم . ان هذه التجارب الأخيرة تنطوي على الانتصار على الاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والامبريالية ، هذا الانتصار الذي حققته شعوب فيتنام الشمالية ، وكامبوديا ولاوس . ان التقسيم الصناعي والامبريالي لكوريا لا يزال مستمرا دون حل . فهل من الضروري أن نلجأ أيضا الى السلاح لكي نوحّد بين جزئي كوريا بعد أن أعرب شعبها عن تصميمه على توحيدها ؟

ان مشكلة كوريا تتمثل كما نعرف في توحيد البلاد ، ونحن نؤيد هذه السياسة دون تحفظ ، بل ونشجع الانسحاب الفوري الكامل لجميع القوات الاجنبية التي تحتل جنوب كوريا تحت علم الأمم المتحدة . ان هذه القوات تتدخل في شؤون كوريا الداخلية ، وتعرق كل المفاوضات التي تجرى



لهذا الغرض . ونحن نعتقد اننا نستطيع اتخاذ قرارات لاقرار السلام هناك ، وتوفير الظروف المناسبة لتحقيق هذا التوحيد السلمي بين شطريها .  
ان حكومة غينيا الاستوائية تتضامن مع حكومة قبرص التي تكافح من أجل استقلالها وسيادتها وتحقيق سلامة أراضيها . اننا نعتقد بأن الانسحاب الفوري لجميع القوات العسكرية الأجنبية التي تعوق اعادة السلام الى هذا الجزء من العالم . وتجعل من الصعب اقامة حوار بين الطائفتين ، قد يساهم في تسوية سريعة للمشكلة .

ان منظمة الأمم المتحدة ، هي منظمة ديمقراطية أساسا ، وعلى هذا فلا يمكن أن تكون منظمة فعالة الا اذا مارس أعضاؤها ارادتهم الديمقراطية ، ومن ثم فان جميع القرارات التي تتخذ داخل الأمم المتحدة ، يجب أن تطبق من قبل جميع أعضائها .

ونحن نعتقد أن ارادة الذين وقعوا على ميثاق سان فرانسيسكو ، عندما نظروا موضوع حق الفيتو المقرر للدول العظمى كان تفكيرهم أن ذلك لا ينبغي أن يستعمل كأداة للمساومة ، لكن لاتزال ، القوى الكبرى الغربية ، تمارس هذا الحق ، حق الفيتو ، ولذلك فان حكومة فينيا الاستوائية تدين حق الفيتو الذي تمارسه كل من الولايات المتحدة ، وفرنسا ، وبريطانيا العظمى ، بالنسبة لجنوب أفريقيا ، ان لا يحق لاي عضو في الامم المتحدة أن يستخدمه كسلاح اذا كان حريصا على الامن وعلى السلام الدوليين .

ونظرا لان الامم المتحدة تعتبر منظمة ديمقراطية — كما قلنا — فاننا نعتقد أن قبول دولة بأصوات ١٣ دولة أمر له أهمية كبرى . ان هذا القبول لا ينبغي أن يكون موضع فيتو ، من أي دولة في مجلس الامن . ان الفيتو الذي تلجأ اليه أية دولة عضو في مجلس الامن لا ينبغي أن يكون عقبة في سبيل اتخاذ قرار هام كالقرار الذي نتحدث عنه ، ونعتقد أن مجلس الامن قد تحول الى أداة تستغلها الدول العظمى كدول قوية ، وكل هذا يفرض أن تبقي على مناطق نفوذ لها كي تحمي مصالحها ، مما يهدد السلام والامن الدوليين .

ان طابع العالمية في الامم المتحدة يجب أن يسود كل أعمالنا ، ونعتقد أن الفيتو — أو أي اجراء آخر يكون عقبة ضد هذه العالمية ، انما يتعارض مع مبادئ الامم المتحدة وميثاقها . لا بد أن يعاد النظر في الميثاق لان منظمتنا ليست أداة منبثقة عن ارادة دولة أو دولتين ، انما هي منبثقة عن ارادة جميع الدول الاعضاء فيها ، البالغ عددها ١٤١ دولة . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان الالتزامات التي يفرضها علينا الميثاق قد أهدرت من جانب الدول العظمى باستخدام حق الفيتو ، وعلى هذا فان منظمتنا بحاجة الى الانضباط لانها معرضة ان تفقد فعاليتها واحترامها .

ان تقييم الموقف ، وتطوير الاقتصاد الدولي يدلان بوضوح على أن العالم مازال يخضع لصيغ اقتصادية تمييزية قديمة قد قضي عليها منذ قرون ، وهذا الواقع قد أثار الازمة الاقتصادية

الاحيرة التي تعانيها دولنا ، ولذلك فلا بد من تغييرات جذرية لكي يتمشى الموقف مع الواقع الحاضر . ان أى نظام اقتصادى سوف يؤدى الى المواجهة مالم يراع واقع وسيادة الدول في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولا بد للدول أن تمارس سيادتها وحقوقها على موارد هـا الطبيعية ، بما في ذلك حق التأميم واستغلال مواردها لكي تصل الى مستوى عادل يحقق لها مصالحها وبالتالي يحقق مصالح جميع الشعوب في الوقت نفسه .

ان الامبريالية الاقتصادية التي تمارسها الدول الغنية تؤدى الى نفس النتائج التي أدت اليها الامبريالية السياسية فكلاهما مسؤول عن كل الكوارث التي نعانيها . ان حكومتنا تنادى بالاستقلال السياسي للشعوب ، وتنادى أيضا باستقلالها الاقتصادي . هذا هو الاسلوب الذى نفهمه في ممارسة السيادة . ان التحرر الاقتصادي من جانب جمهورية فينيا الاستوائية كان موضع نقد ودعاية سيئة في العالم عن طريق صحافة الدول الاستعمارية ، ولكننا مع هذا مقتنعون بأن الاهداف التي نسعى اليها ، والتي تسعى اليها منظمة الامم المتحدة ، لا يمكن تحقيقها الا اذا تحقق الاستقلال الاقتصادي والسياسي لجميع شعوب العالم .

ان هذا الاستقلال هو موضع فلسفتنا الثورية في بلادنا ، وليس معنى هذا اننا لانستطيع أن نتعاون مع هذه الدول ، ولكن لا بد لنا أن نراعي مصالح الجميع . ان سياستنا تؤيد سياسة جميع البلاد التي ترمي الى استقلالها الاقتصادي ، ونحن مقتنعون بالنظام الاقتصادي الدولى الجديد ، وبالخطة العالمية وميثاق الحقوق الاقتصادية وواجبات الدول ، كل هذه تمت موافقة الجمعية العامة عليها ولا بد أن تكون موضع تطبيق من جميع الدول الاعضاء في المنظمة الدولية ، وبذلك يمكن أن تعود العلاقات الى وضعها الطبيعي بين الدول ، حتى يمكن أن يتحقق توازن في القوى بين البلاد المتقدمة وبين البلاد النامية .

ان وفدنا مقتنع بأن علاقات وثيقة وفعالة ، بين الامم المتحدة وبين المنظمات الاقليمية ، من شأنها أن تسهم في التنمية الاقتصادية المنسقة لهذه المناطق ، ومن ناحية أخرى فان البلاد المتقدمة لا بد أن تقدم كل تعاون ضرورى للبلاد النامية بدلا من استغلالها واخضاعها لاقتصادياتها ولسياساتها . ان أى تعاون اقتصادى وثيق بين البلاد المتقدمة وبين البلاد النامية سوف يسهم كثيرا في اعادة العلاقات الاقتصادية الى طبيعتها بعد أن تدهورت .

ان حد يثنا اليوم عن عالم مكتظ بالسكان وعن المجاعات التي تهدد سكان العالم ، فنحن  
نعرف أن هناك تزايدا سكانيا فظيما في العالم ، في حين أن المنتجات الغذائية في هبوط ، علما  
بأن البلاد المتقدمة لا تريد أن تتعاون بصدق مع البلاد النامية .

وما كانت هناك أزمة غذائية تحدث ، لو أن البلاد المتقدمة أرادت أن تتعاون مع البلاد النامية ، لاسيما ان امكانيات هذه البلاد المتقدمة كبيرة . ان عدم توفر المواد الغذائية ، يمكن أن يترجم بعدم وضع خطة شاملة للعالم .

ان السلام يسود في غينيا الاستوائية ، وفي اطار توجيهات زعيم الثورة الغينية ، رئيسنا مدى الحياة في غينيا بيساو ، السيد ماسياس نيجوما بيوجو فان الجماهير الثورية تركز كافة جهودها ، وكافة أنشطتها من أجل إعادة بناء البلاد ، ورفع مستوى اقتصادياتها ، التي تأثرت بالتضخم الذي يسود العالم ، وبسبب مناورات البلدان الاستعمارية لمقاطعة بلادنا .

ان التقدم الذي أحرزناه ، يمكن أن نشاهده في زيادة عدد المدارس ، والمستشفيات ، وعمليات التحضير ، والارتفاع بمستوى المواصلات ، في كافة أنحاء البلاد ، واقامة منشآت جديدة في الموانئ ، تمكن من تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير .

تلك وقائع ملحوظة ، طالما تجاهلها الاستعمار الغربي ، وانه ليسعدني أن أغتتم هذه الفرصة ، لكي أؤكد ، مرة أخرى ، موقفنا السياسي المناهض للاستعمار ، وللاستعمار الجديد ، والأمبريالية . وأود أن أعبر عن تأييدنا لمجموعة عدم الانحياز ، التي نعتبر أن مبدأها يقوم على احترام الانسانية ، والحريات الأساسية ، وصيانة السلام والأمن ، والحفاظ على الاستقلال ووحدة الأراضي الاقليمية ، وبناء الاستقلال الاقتصادي .

ان الشعب السلمي والثوري في غينيا الاستوائية ، يسعى الى تحقيق هذه الأهداف جميعها . ان اعداء الثورة الغينية ، من ارباب الاستعمار الغربي ، يحاولون تضليل الرأي العام العالمي ، عن طريق اشاعة أكاذيب لا تمت بصلة الى غينيا الاستوائية . والواقع ، أننا نعتبر أن استيرادنا للمواد المصنعة أمر طبيعي ، نظرا لأن غالبية بلدان العالم الثالث تستورد مثل هذه المواد المصنعة . ولقد قال رئيسنا ، مدى الحياة السيد ماسياس نيجوما بيوجو ، ان بلادنا لكي تستطيع أن تكفي نفسها بنفسها ، وأن تستغني عن الواردات الأجنبية ، ينبغي ان توضع الأساس لصناعة محلية ، وبالتالي تقلل من استيراد السلع المنتجة في البلاد الاستعمارية .

وبالرغم من كل ذلك ، فان الشعب الغيني يستورد فقط المواد الاستهلاكية والغذائية ، في حدود ضيقة جدا تضعها الحكومة ، ونحاول تنمية اقتصادنا ذاتيا ، دون أن نلجأ الى مؤسسات

أجنبية ، تدخل الي البلاد سلعا اجنبية ، لسنا في حاجة اليها في بعض الأحيان ، بينما هـ ذه البلدان الاستعمارية ، لا تقبل صادراتنا في كثير من الأحيان . وان مثل هـ ذا الموقف من الاستعمار الغربي ، لا يمكن ان ننساه أبدا ، ولا يمكن لصحافة الغرب ان تجرؤ على نشر مثل هـ ذه الحقائق . ان الحكومة الثورية الشعبية لغينيا الاستوائية ورئيسها مدني الحياة يتعرضان لنقد الصحافة الاستعمارية والامبريالية ، وهـ ذا لا يخيفنا ، ونعتبره أمرا طبيعيا . ان الاستعماريين والامبرياليين قد فقدوا مصالحهم السياسية والاقتصادية في غينيا الاستوائية ، ولم يعد لديهم سوى الصحافة الاستعمارية التي يعتقدون أنه عن طريقها ، يمكنهم ان يوقفوا السيرة الثورية في غينيا الاستوائية ، وانهم بهذا ، يمكنهم استعادة مصالحهم الاقتصادية الاستعمارية في بلادنا . وبهذه الجهود اليائسة التي يقوم بها الاستعمار ، فانه يحاول خلق مواقف وهـ مية ، واشاعة الرعب والخوف في غينيا الاستوائية .

ولكن كل هذه المقالات لا تقوم على أية حقائق ، وتبرز الطابع الأساسي للموقف الاستعماري ، الذي لا بد أن يلحقه الفشل . ان حقوق الانسان ، والحريات الأساسية تحترم احتراماً تاماً ، وتضمن ضماناً كافياً ، في غينيا الاستوائية ، ولكننا لانعتقد ان حرصنا على سيادتنا الوطنية ووحدة أراضينا ، يشكل ساساً بحقوق الانسان أو باحترامها .

وان حكومة غينيا الاستوائية ، ان تحترم المبادئ المقدسة لعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد الأخرى ، لا يمكنها الا ان تكذب كل ما يقال عن ثورتنا من اختلاقات ويمكن لمن يرغب في ان يشاهد تجريرتنا الثورية في غينيا ، ان يحضر الينا وسيجد الباب مفتوحاً أمامه . وقبل انتهائي من خطبتي ، أود ان أعرب عن تهنئتي الصادقة ، للامين العام للأمم المتحدة السيد كورت فالدهايم ، وللجهود التي بذلها بصورة دائمة ، على رأس منظمنا ، فسي مجالات تصفية الاستعمار ، وصيانة السلام والأمن الدوليين في مختلف اجزاء العالم ، والتنميمة الاقتصادية والاجتماعية . وان المشكلات التي تطرح عليه ، مشكلات عديدة ، ومن ثم ، لا يسعنا الا أن نتمني له النجاح في مهمته الصعبة ، التي يقوم بها في ظل الأمم المتحدة ، التي عهدت بها اليه .

وفي النهاية ، فاننا نكرر أظنا ، في ان الجمعية العامة في دورتها الثلاثين ،  
سوف تتوصل الى نتائج ثمرة لرفاهية جميع البشر .

رفعت الجلسة الساعة . ١٩/٤